مقياس الديمقراطية في فلسطين

تقرير عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

فريق العمل

د. خليل الشقاقي، جهاد حرب، علاء لحلوح

وليد لدادوة، سائد الزين

دائرة السياسة والحكم

المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس " المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية " في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة . يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث : السياسات الفلسطينية الداخلية ، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية ، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام . يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية : إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة ، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني ، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصناع القرار ووضع حلول لها ، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة . إن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء .

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، ص . ب ٧٦ ، شارع الإرسال ، رام الله ، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢) ، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢) ، بريد الكتروني : pcpsr@pcpsr.org

أعضاء فريق العمل

د. خليل الشقاقي: مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية، تخرج عام ١٩٨٥. له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، **المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، مراجعة فلسطينية أولية** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤).

جهاد حرب: باحث غير متفرغ في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، تخرج عام ١٩٩٩. له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، المشاركة في كتاب المرجعية "**نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد**" (بيروت، منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٥).

علاء لحلوح: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بير زيت، تخرج عام ٢٠٠٣. له العديد من النشاطات البحثية حول عملية التحول الديمقراطي منها المشاركة في تقرير **مقياس الديمقراطية في فلسطين ٢٠٠٣-٢٠٠٤** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤).

وليد لدادوة: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت، تخرج عام ٢٠٠٣. شارك في العديد من استطلاعات الرأي العام المحلية.

سائد الزين: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في التنمية ودراسات السلام، ودرجة الماجستير الأوروبية في حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، عام ٢٠٠٣. له العديد من النشاطات البحثية حول عملية التحول الديمقراطي.

قائمــة المحتــويات

تمهيد	٩
الفصل الأول : المنهجية	١٣
الفصل الثاني : النتائج	٣١
الفصل الثالث : المقارنات	٤٩
التوصيات	٨٣
ملحق رقم (١) : طرق احتساب المقياس الديمقراطي	٨٧
ملحق رقم (٢) : نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٤- ٢٠٠٥	٩٥
ملحق رقم (٣) : جدول بعلامات المؤشرات الخمس وأربعين حسب الأوزان الأصلية والجديدة	١٠٧

قائمـــة الجـــداول

جدول رقم (١):	علامات وأوزان المؤشرات	٣٦
جدول رقم (٢):	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)	٤٢
جدول رقم (٣):	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)	٤٤
جدول رقم (٤):	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج	٤٥
جدول رقم (٥):	متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)	٤٧
جدول رقم (٦):	علامات المقياس في القراءات الست	٥١
جدول رقم (٧):	علامات المؤشرات في القراءات الست	٥٤
جدول رقم (٨):	علامات التصنيف الأول في القراءات الست	٧٦
جدول رقم (٩):	علامات التصنيف الثاني في القراءات الست	٧٧
جدول رقم (١٠):	علامات التصنيف المزدوج في القراءات الست	٧٩
جدول رقم (١١):	علامات التصنيف الثالث في القراءات الست	٨٠

قائمـــة الأشـــكال

شكل رقم (١):	التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي الممارسات والوسائل (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)	٢٣
شكل رقم (٢):	توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات	٢٤
شكل رقم (٣):	التصنيف الثاني للمقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)	٢٥
شكل رقم (٤):	توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسـياسـية	٢٦
شكل رقم (٥):	التصنيف المزدوج للمقياس حسب القطاعات والمجالات (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)	٢٦
شكل رقم (٦):	توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجـالات	٢٧
شكل رقم (٧):	التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية (عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)	٢٨
شكل رقم (٨):	توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية	٢٨
شكل رقم (٩):	بيان علامة الديمقراطية في فلسطين حسب المقياس	٢٩
شكل رقم (١٠):	متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس في القراءتين الخامسة والسادسة	٤٣
شكل رقم (١١):	متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس في القراءتين الخامسة والسادسة	٤٤
شكل رقم (١٢):	متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس في القراءتين الخامسة والسادسة	٤٦
شكل رقم (١٣):	متوسط علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة للكلية للمقياس في القراءتين الخامسة والسادسة	٤٧
شكل رقم (١٤):	بيان علامات المقياس في القراءات الست	٥٢
شكل رقم (١٥):	بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الست	٥٧
شكل رقم (١٦):	بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الست	٥٨
شكل رقم (١٧):	بيان علامات المؤشر السابع في القراءات الست	٥٩
شكل رقم (١٨):	بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الست	٦٠
شكل رقم (١٩):	بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات الست	٦١
شكل رقم (٢٠):	بيان علامات المؤشر العاشر في القراءات الست	٦٢

شكل رقم (٢١):	بيان علامات المؤشر الثاني عشر في القراءات الست	٦٣
شكل رقم (٢٢):	بيان علامات المؤشر السادس عشر في القراءات الست	٦٤
شكل رقم (٢٣):	بيان علامات المؤشر السابع عشر في القراءات الست	٦٥
شكل رقم (٢٤):	بيان علامات المؤشر الحادي والعشرون في القراءات الست	٦٦
شكل رقم (٢٥):	بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات الست	٦٧
شكل رقم (٢٦):	بيان علامات المؤشر السابع والعشرون في القراءات الست	٦٨
شكل رقم (٢٧):	بيان علامات المؤشر التاسع والعشرون في القراءات الست	٦٩
شكل رقم (٢٨):	بيان علامات المؤشر الواحد والثلاثون في القراءات الست	٧٠
شكل رقم (٢٩):	بيان علامات المؤشر الثاني والثلاثون في القراءات الست	٧٠
شكل رقم (٣٠):	بيان علامات المؤشر الرابع والثلاثون في القراءات الست	٧١
شكل رقم (٣١):	بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات الست	٧٢
شكل رقم (٣٢):	بيان علامات المؤشر السابع والثلاثون في القراءات الست	٧٣
شكل رقم (٣٣):	بيان علامات المؤشر الواحد والأربعون في القراءات الست	٧٤
شكل رقم (٣٤):	مقارنة متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات الست	٧٧
شكل رقم (٣٥):	مقارنة متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات الست	٧٨
شكل رقم (٣٦):	مقارنة متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات الست	٧٩
شكل رقم (٣٧):	مقارنة متوسط لعلامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الست	٨١

تمهـــيد

يشكل هذا التقرير السنوي امتداداً لجهود سابقة قام بها فريق العمل التابع للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية منذ عام ١٩٩٦ لدراسة وقياس أوضاع وظروف التحول الديمقراطي في ظل السلطة الفلسطينية. انتجت الجهود الأولية هذه مجموعة من التقارير التي صدرت في ثلاثة كتب صدرت عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. صدر الكتاب الأول في شباط (فبراير) ١٩٩٩ والثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ والثالث في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ وقد شملت الكتب الثلاثة خمس قراءات مختلفة لأوضاع التحول الديمقراطي منذ إجراء أول انتخابات فلسطينية عامة في ١٩٩٦.

يشمل التقرير الحالي قراءة لنتائج رقمية (كمية) لخمسين مؤشراً تم استخدامهم لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة، أي عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام. يتناول القسم الأول منهجية البحث وشرح للتعديلات التي أدخلت على المقياس خلال السنوات الماضية وللأسباب التي دعت إليها. أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس الديمقراطية في فلسطين لعامي ٢٠٠٤ -٢٠٠٥ مع شرح لمغزاها بالنسبة للنظام السياسي الفلسطيني. يعرض القسم الثالث مجموعة من المقارنات بين نتائج عامي ٢٠٠٤ -٢٠٠٥ والنتائج التي ظهرت في القراءات السابقة لأوضاع الديمقراطية في ظل السلطة الفلسطينية. أما القسم الرابع فيشمل ملخصاً تفصيلياً بالمؤشرات الخمسين المستخدمة في المقياس وبطريقة احتسابها وجمع المعلومات المتعلقة بها.

شهدت فترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، مقارنة بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ التي أجري فيها آخر تدقيق لأوضاع الديمقراطية في فلسطين، ارتفاعاً لعلامة المقياس من ٤٣٠ علامة في القراءة الخامسة إلى ٥٠٩ علامة في الفترة الحالية، وجاء هذا الارتفاع نتيجة مجموعة من المتغيرات التي أثرت في تجربة التحول الديمقراطي في فلسطين إيجابا في بعض جوانب البناء والحياة الديمقراطية في فلسطين وأخرى سلبا.

ولعل أبرز المؤشرات الإيجابية في هذه الفترة هي إجراء الدورات الأربعة الأولى من الانتخابات المحلية وإجراء الانتخابات الرئاسية. فقد جرت الدورة الأولى من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في نهاية عام ٢٠٠٤ وجرت الدورة الرابعة وقبل الأخيرة في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥، ومن المتوقع إجراء الدورة الخامسة والأخيرة في ربيع عام ٢٠٠٦. وجرت الانتخابات الرئاسية بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٥ فيما تم تأجيل الانتخابات التشريعية، التي كان مقرراً اجراؤها في تموز(يوليو) ٢٠٠٥ إلى ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦.

معدلات البطالة والفقر بقيت مرتفعة، وبقي مستوى دخل الفرد منخفضا نتيجة الإغلاق والحصار رغم التحسن الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٥، وازداد

انعدم الإحساس بالأمن الشخصي وسيادة القانون لدى المواطن نتيجة لتعرض المؤسسة الأمنية الفلسطينية للدمار من قبل الاحتلال الإسرائيلي وحالة الفلتان الأمني التي تعيشها المناطق الفلسطينية. كما تعطل تنفيذ أغلب القرارات الصادرة عن المحاكم بسبب عدم وجود قوة تنفيذية لتطبيق القانون.

ارتفع عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ٣,٧٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٥، في حين بلغ عدد السكان ٣,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٤. وحصل تحسن في المستوى التعليمي في الأراضي الفلسطينية من حيث عدد المدارس، ونسبة المدرسين بالنسبة للطلبة، وانخفاض مستوى الأمية. فقد أصبح عدد المدارس ورياض الأطفال ٢١٩٠ في حين كانت سابقاً ٢١٠٩، وانخفض عدد الطلبة لكل معلم إلى ٢٦,٢ بعد أن كانت ٢٧,٣. كما انخفضت نسبة الأمية بين المواطنين ذكورا وإناثا على السواء فقد بلغت نسبة الأمية ٧,٧٪ بشكل عام و٣,٥٪ بين الذكور و ١٢٪ بين الإناث في عام ٢٠٠٤، في حين كانت سابقاً ٨,١٪ بشكل عام و ٣,٧٪ بين الذكور و ١٢,٦٪ بين الإناث. وجرى تحسن طفيف على نسبة المواطنين المؤمنين صحيا حيث ارتفع من ٧٤٪ إلى ٧٦٪.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أظهرت التقارير الدولية والمحلية حصول نمو في الاقتصاد الفلسطيني بحوالي ٨٪ وانخفاض في حجم البطالة إلى ٢٣٪. لكن مستويات الفقر بقيت عالية جدا، حيث بقي حوالي ثلثي الفلسطينيين تحت خط الفقر (المعرف بدولارين وعشرين سنتا لليوم الواحد).

أما على مستوى ممارسات قوات الاحتلال، فقد سقط ١٨٦ شهيدا خلال عام ٢٠٠٥ في حين سقط ٦٢٧ شهيداً في العام ٢٠٠٣ و٨٠٦ في عام ٢٠٠٤. وبلغ عدد المعتقلين في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي ٩٢٠٠ شخصاً عام ٢٠٠٥، بينما كان عدد المعتقلين ٦٢٠٦ أشخاص في عام ٢٠٠٣ و٧٥٠٠ عام ٢٠٠٤. وهدمت قوات الاحتلال ٦٠٠ منزلاً بشكل كلي و٨٠٠ منزل بشكل جزئي عام ٢٠٠٤ مقارنة مع ٧٩٠ منزلاً هدمت في ٢٠٠٣. واستمرت سياسة مصادرة الأراضي في التزايد فارتفعت من ٦٠,٠٠٠ دونماً إلى ٧١,٩١٤ دونماً. وشهد عام ٢٠٠٥ استمرار عملية التوسع الاستيطاني من خلال البؤر الاستيطانية الجديدة أو توسيع المستوطنات وزيادة الوحدات السكنية فيها إضافة للاستمرار في بناء الجدار.

أما في مجال سيادة القانون والحفاظ على الأمن الشخصي، فقد صدرت العديد من القوانين التي كانت تنتظر مصادقة الرئيس عليها منذ عدة سنوات. كما الغيت محكمة أمن الدولة، ولم يسجل تحويل أي قضية لمحاكم أمن الدولة. ومن جانب أخر أصدر الرئيس عباس توجيهاته بإعادة محاكمة المتهمين الذين صدرت بحقهم أحكام من محكمة أمن الدولة بمحاكمتهم أمام محاكم نظامية. في حين فَقَدَ المواطن الفلسطيني إحساسه بالأمن الشخصي نتيجة حالة الفوضى والفلتان الأمني التي أصابت المجتمع الفلسطيني.

في مجال البناء المؤسساتي، شهدت الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ تقدماً ملموسا في مجال البناء المؤسساتي واصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية. فقدت أقر القانون المعدَل لقانون الخدمة المدنية ويجري العمل على تطبيقه. كما شهدت هذه الفترة اصدار قانون الخدمة لقوى الأمن، وقانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن، وتم توحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة هي الأمن الوطني، والأمن الداخلي، والمخابرات العامة، وجرى إعفاء عدد من القيادات الأمنية من مناصبها.

يود المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الإعراب عن شكره وتقديره للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني العديدة التي ساهمت في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

الفصـل الأول
المنهجية

يهدف هذا العمل إلى قياس درجة وعمق التحول الديمقراطي في فلسطين، وهو بهذا يشكل تدقيقاً رقمياً في أوضاع خمسين مؤشراً تم انتقاؤها لقدرتها على قياس نبض الديمقراطية في البيئة الفلسطينية. يتم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الخمسين سنوياً، وبالتالي فإن للمقياس عند تكراره قدرة على تتبع التغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية الفلسطينية الداخلية بإيجابياتها وسلبياتها. يتناول هذا القسم من التقرير الراهن شرح المنهجية التي اتبعها فريق العمل التابع للمركز في اختيار المؤشرات وتحديد أوزانها وجمع المعلومات عنها.

هناك مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى، كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. ومقياس الديمقراطية هو محاولة لإيجاد تعبير رقمي (أو كمي) عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية في بلد ما. وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات التي يسهل قياسها كميا، يتم في قياس الديمقراطية اعتماد مؤشرات مختلفة. يتعامل مقياس الديمقراطية مع هذه المؤشرات بشكل أكثر حذرا كونها تتصل بعلاقات اجتماعية، وقيم، ومبادئ، ومؤسسات متعددة ومتشابكة في المجتمع. لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة مثل التقرير الذي تنشره الأمم المتحدة سنويا تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية"، والذي أثار نقاشات مفيدة حول قضايا ومشكلات قياسات تتعلق بالتنمية البشرية المستدامة ومكوناتها. وهي قضايا ومشكلات لا تقل تعقيدا عن القضايا والإشكاليات التي تتصل بالديمقراطية وتحولاتها.

(١) مؤشرات وأوزان مقياس الديمقراطية

بعد مداولات ومناقشات واستشارات ومراجعات للأدبيات في مجال قياس الديمقراطية تم اختيار ٥٠ مؤشرا، وجرى تكليف باحثين ميدانيين ومقيمين لمتابعة مجموعات مختلفة من هذه المؤشرات بإشراف مباشر من فريق العمل. أعطي لكل مؤشر ١٠٠٠ درجة وتحددت لكل مؤشر طريقة معينة في احتساب العلامة وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة المكلف برصدها، ومن ثم تم منح كل مؤشر وزنا محددا في المقياس. وتم حساب المقياس وتصنيفاته المختلفة بالتالي عبر أوزان هذه المؤشرات. حيث أن عدد المؤشرات هو خمسون مؤشرا، فإن إسهام كل مؤشر (قبل وزنه) في المقياس هو ٢٪. أما بعد الوزن فإن نسبة الإسهام هذه تتغير صعودا أو هبوطا. وقد تم تقدير الوزن المحدد عند البدء بالعمل في المقياس في عام ١٩٩٦ بناء على تقديرات فريق البحث وعلى استطلاع لآراء نحو ٢٠٠ شخصية (خبير) من الأكاديميين والحقوقيين والمهنيين والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والعمل النسوي ومن أعضاء المجلس التشريعي

وآخرين . وفي عام ٢٠٠٤ قام فريق البحث بإعادة توزيع بعض الأوزان بناء على تقديره للتجربة السابقة . لقد طلب إلى الخبراء تقييم كل من المؤشرات المستخدمة في المقياس حسب أهميته للحالة الديمقراطية بإعطائه علامة تتراوح بين صفر (إذا كان غير مهم على الإطلاق) وعشرة (إذا كان على درجة عالية من الأهمية) . ويتشكل الوزن المحدد للمؤشر من معدل العلامات التي أعطيت له في استطلاع الخبراء وبناء على تقديرات فريق العمل . إن من الضروري الإشارة إلى أنه عند الحديث عن علامة (أو قيمة) أي مؤشر من المؤشرات، فإن هذه العلامة تكون غير موزونة . أما عند الحديث عن علامة المقياس أو عند الحديث عن علامة أي من تصنيفات المقياس فإن هذه العلامة تعبر عن معدل مؤشرات موزونة . عند الحديث عن المؤشر فإن أقصى علامة (أو قيمة) يمكن أن يحصل عليها تبلغ ١٠٠٠ درجة . أما عند الحديث عن علامة (أو قيمة) تصنيفات المقياس، فإن أقصى علامة يمكن الحصول عليها قد تكون أقل أو أكثر من ١٠٠٠ درجة وذلك تبعا للوزن المعطى للمؤشرات المستخدمة في ذلك التصنيف .

إن عناصر أو مكونات مقياس الديمقراطية في فلسطين هي المؤشرات الخمسون . يفحص كل مؤشر بشكل كمي أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية وفق اعتبارين : يتعلق الأول بدرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظام حكم، وناظما لعلاقات السلطة بالمجتمع، ودرجة احترام السلطة لحقوق الإنسان، وباعتبارها كذلك ناظما للعلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع الفلسطيني . ويتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشرات للقياس على فترات زمنية قصيرة نسبيا، دون إغفال المؤشرات ذات القياس لمدى زمني أبعد، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية . والاعتباران نابعان من الأهداف المنشودة من وضع مقياس للديمقراطية في فلسطين، والتي يأتي في مقدمتها :

١- تنوير الرأي العام والمهتمين في تكريس الديمقراطية بالتحولات الجارية في هذا المضمار عبر التقارير الدورية .

٢- مساعدة، حيث يمكن ذلك، المجلس التشريعي الفلسطيني وبقية صانعي القرار في البلاد، على أداء مهماتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالتشريع ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية والعمل في مجال ترسيخ ممارسة الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وتنمية الثقافة الديمقراطية فيه عبر إصدار التشريعات الضرورية ومراقبة حسن تطبيقها، كما روعي في تحديد عدد المؤشرات ومدى شموليتها الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لهذا المشروع .

٣- وضع منهجية تجريبية قادرة على قياس متغيرات سياسية واجتماعية قياسا كميا بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة مما يتيح مراقبة التحول نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أخرى في مرحلة مشابهة* .

* للإطلاع على كيفية احتساب العلامات، أنظر الملحق رقم (١) في نهاية هذا التقرير .

وتوخى فريق العمل أن تتعلق المؤشرات المنتقاة بالمجالات الحياتية المختلفة: الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد كما وتوخى أن تعكس هذه المتغيرات مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة بدءا بالنزوع والرغبة في المشاركة بصنع القرار، ومرورا باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

جرى هذا التوخي لكي يتم وضع تلك المؤشرات التي بدت قادرة على قياس الأوضاع الديمقراطية في فلسطين. واستهدف فريق العمل أن تعكس المؤشرات بمجموعها الجوانب المختلفة للحياة الديمقراطية في البلد: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من جانب، والحريات المدنية والسياسية من جانب ثان، وتقييم الرأي العام الفلسطيني لجوانب من الحياة الديمقراطية في البلد، من جانب ثالث. كما تم إعطاء المؤشرات السياسية حجما أكبر من غيرها (٦٨٪) نظرا لطبيعة المرحلة التأسيسية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، ولأن الانعكاس الأوضح لعملية التحول نحو الديمقراطية يكون أكثر بروزا في هذا المجال.

إن مجموعة المؤشرات التي تم اختيارها هي مجموعة منتقاة ومقصودة. فلم يكن هناك مخرج من ذلك. بيد أنه تم توخي أن يوفي اختيار المتغيرات بعدد من الشروط. وكان من بين الاعتبارات المختلفة التي استخدمت في انتقاء هذه المؤشرات الخاصة ما يلي:

أولا: اعتماد عينات عشوائية في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين عامة كونه من غير الممكن أخذ البيانات الضرورية من كل مواطن فلسطيني.

ثانيا: اختيار عدد محدد من المؤشرات كأدوات قياس لمجالات الحياة الديمقراطية لأنه من غير الممكن اعتماد كل المؤشرات التي لها علاقة بقياس الديمقراطية لوجود عدد لا متناه منها.

ثالثا: اختيار مؤشرات ذات قابلية عالية للمتابعة الدورية. ومن هنا اختيرت المؤشرات التي تتمتع بدرجة أعلى من الحساسية للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبتعبير آخر انتقيت المؤشرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بالتحولات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بالديمقراطية.

بيد أنه يجب التنويه إلى أن الانتقائية المقصودة للمؤشرات في هذه الحالة لا تشكل عيبا بحثيا. فانتقائية اختيار المؤشرات لا تعني أن عملية الاختيار كانت ذات طابع فوضوي أو أنها قصدت بحيث لا تكون شاملة. إنها انتقائية لأنها لا يمكن أن تكون كاملة لعدم وجود القدرة على أخذ كل العوامل الممكنة بعين الاعتبار، ولأنها اعتمدت على مجموعة من الناس في اختيارها، ولأنها تعتمد جزئيا على الآراء التي لا تعبر عن "الحقيقة"، وإنما عن الشعور إزاء الواقع، ولأنها تخضع لحكم فريق العمل، ولاضطرار أعضائه لتحديد "نقاط القطع" في عدد من الحالات وفقا لقناعاتهم، وكذلك لوجود طابع إحصائي للمؤشر، حيث تبقى الأحكام المبنية على الإحصاء والمتعلقة بالظواهر الاجتماعية، رغم نفعها ونجاعتها على درجة معروفة من العشوائية.

(٢) مصادر المعلومات:

لقد جرى الاعتماد في دراسة بعض المؤشرات على أشكال مختلفة من الوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر ملمة متعمدين الاستناد، ما أمكن، إلى أكثر من مصدر مستقل للمعلومات حفاظا على دقة وصدقية كل مؤشر. اعتمدنا في الحصول على معلومات المؤشرات على المصادر التالية:

١) مصادر حكومية كالوزارات والأجهزة الأمنية والجهاز المركزي للإحصاء، بالإضافة إلى المجلس التشريعي ومجلس القضاء الأعلى وغيرها.
٢) مصادر في الحكم المحلي مثل المجالس المحلية.
٣) المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات وروابط رجال الأعمال ومؤسسات مهنية أخرى.
٤) استطلاعات الرأي العام التي قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس.

(٣) مفهوم الديمقراطية

يشكل مقياس الديمقراطية في فلسطين قراءة رقمية لعملية التحول نحو الديمقراطية. إن قياس أداء النظام السياسي الفلسطيني في أثناء عملية التحول يحتم علينا التركيز على تلك المؤشرات القادرة على قياس ذلك التحول والابتعاد قدر الإمكان عن عناصر ومؤشرات أخرى مهمة تهدف لتعزيز الديمقراطية القائمة لكنها قد لا تلعب بالضرورة دوراً أسياسياً في عملية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

الديمقراطية شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى أسس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار. فالديمقراطية بالتالي هي طريقة للإدارة، سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو مؤسسة صغيرة أو غيرها. وهي وسيلة، وليست هدفا مستقلا. والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير، أو اعتقادا، أو نمطا ثقافيا فقط، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار. وفي حالة الدولة، فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب.

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتخذ ديمقراطيا، ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها:

١. الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله، والاعتراض عليه، وغير ذلك.

٢. مدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات السياسية المتخذة، ما يعكس مدى مشاركتهم في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشيه مع النوايا الموجودة لدى اتخاذه) من جهة أخرى.

٣. مدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه.

٤. مدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة.

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفا "تكتيكيا"، بل تشير إلى نمط معين من البنية السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية، تتبنى، بتجسيدات مؤسساتية وأحكام دستورية وإجراءات إدارية، قيما ومبادئ معينة، أهمها وجوب سيادة حقوق أساسية للإنسان والمواطن. من هذا المنظور تصبح الديمقراطية خيارا لمجموعة أو مجموعات بشرية. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الدوائر ذات النفوذ السياسي في بلد ما، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية وتردع المساس بها. من هذه الترتيبات: فصل واستقلالية السلطات الأساسية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) لضمان الرقابة والتوازن والمساءلة والمحاسبة للسلطات المختلفة وللذين يتولون مسؤوليات عامة، وإقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنزيهة (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)، ووضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة).

لذا، فمن الضروري أن يستند شعار دولة القانون والمؤسسات على إدراك مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وأن يكون الأخير فوق الجميع، وإدراك أن المؤسسات الشرعية هي مصدر القرارات ورسم السياسات والتوجهات وليس الأفراد مهما كانت صفاتهم. ولا تخص الديمقراطية الحياة السياسية فقط، أي المشاركة في اختيار الحكام وفي بلورة القرارات والتوجهات التي تمس حياة الأفراد ومستقبلهم سواء المشاركة بشكل مباشر أو عبر ممثلين منتخبين، كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كحق العمل والتنقل والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون.

إن هذا التقرير لا يحصر اهتماماته في التشكل الديمقراطي للحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني في إطاره القانوني والدستوري، رغم أهميته في هذه المرحلة بالذات، بل يأخذ بالحسبان أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة في مأسسة الديمقراطية، منها: تشريع التعددية السياسية والحزبية والفكرية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد الرسمي (المنظم) وفي إدارة مؤسسات المجتمع على اختلافها، ومنها إشاعة الديمقراطية

الداخلية في حياة الأطر والمؤسسات الجماهيرية والحزبية والمنظمات الأهلية والمهنية، والأولوية والأهمية التي يعطيها الرأي العام للديمقراطية في البلد.

إننا لا نقلل، ولا نهدف إلى أن نقلل، من أهمية ومصيرية المعركة الوطنية التي تخوضها السلطة الفلسطينية وقوى المجتمع الفلسطيني كافة ضد الاحتلال، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتمزيق الوحدة الإقليمية، وتقييد السيادة والحريات. فإسرائيل تضع عراقيل وصعوبات ومعيقات جمة في طريق تحقق سيادة وطنية، وفي وجه إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لأسباب واعتبارات سياسية تاريخية، وراهنة ومستقبلية. لكن هذا التقرير يتبنى الرأي القائل بأن الديمقراطية ينبغي أن تكون خيارنا في عملية البناء الوطني لأنها، بين اعتبارات أخرى، تشكل الإطار الأنجع للتعبئة السياسية في معارك الاستقلال والتحرر، والإطار الأفضل في مشروع التنمية والتقدم الاجتماعي.

(٤) تعديلات على "المؤشر الديمقراطي" السابق

يشكل هذا التقرير استمراراً لجهود فريق العمل السابقة في قياس عملية التحول الديمقراطي في فلسطين منذ عام ١٩٩٦. لكن بعد مرور عدة سنوات على تجربة "المؤشر الديمقراطي الفلسطيني" وبناءً على تطورات الوضع الفلسطيني منذ إجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى، وجد فريق البحث أن هناك حاجة ملموسة للتركيز في "مقياس الديمقراطية في فلسطين" على أمور خمسة:

(١) هناك ضرورة للبحث عن مؤشرات قادرة على قياس **درجة المأسسة** في النظام السياسي الفلسطيني. لهذا السبب تم وضع وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة كإحدى القيم الأساسية في المقياس، وذلك تحت التصنيف الثالث المتعلق بالقيم الديمقراطية. وقد بلغ عدد المؤشرات المستخدمة لقياس علامة هذه القيمة ١٤ مؤشراً. بالرغم من أن معظم هذه المؤشرات كانت موجودة أصلاً في "المؤشر الديمقراطي" السابق، فقد قرر فريق البحث إعطاء وزن عال نسبياً لهذه القيمة الديمقراطية بلغت ٢٥٪ من القيمة الإجمالية للمقياس.

إن المأسسة بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني أمر لا يمكن التقليل من شأنه، فقد أشارت كافة التقارير المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، ابتداءً من التقرير المعروف باسم **تقرير روكارد**، إلى ضعف المؤسسات العامة الفلسطينية. كما شكل هدف تقوية هذه المؤسسات الغاية المركزية لعملية الإصلاح التي نادى بها المجلس التشريعي وخاصة منذ أيار (مايو) ٢٠٠٢.

(٢) هناك حاجة للتركيز على القواعد الدستورية للنظام السياسي الفلسطيني. هناك حاجة ماسة في النظام الديمقراطي لإيضاح القواعد الدستورية المتعلقة بالفصل

بين السلطات والحقوق المدنية والسياسية، وعملية التشريع، وآليات وطرق المساءلة والمراقبة. وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بهذه المسألة، حيث صنّف المؤشرات إلى تلك الدالة على الوسائل" والأخرى الدالة على "الممارسات"، فإننا وجدنا حاجة ماسة لخلق مؤشرين جديدين يتناول أحدهما وجود الدستور أو القانون الأساسي الذي يضمن الفصل بين السلطات والمساءلة فيما يتناول الآخر مدى التطبيق الفعلي للدستور عن طريق التدقيق في الخروقات الموجودة أثناء الممارسة.

إن من الضروري الإشارة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات كان قد رفض لفترة بلغت خمس سنوات (بين ١٩٩٧-٢٠٠٢) التوقيع على القانون الأساسي الفلسطيني. وقد شكل هذا تهديداً جوهرياً لعملية التحول الديمقراطي برمتها، ليس فقط لأن السلطة التنفيذية تعدت بذلك على الصلاحية التشريعية للمجلس التشريعي الفلسطيني، بل أيضاً لأنها بذلك خلقت حالة من الغموض حول كافة القواعد الدستورية المعمول بها في السلطة وذلك لوجود تعددية وتناقضات دستورية في الإرث القانوني الفلسطيني منذ الحكم العثماني.

(٣) هناك حاجة لفهم وقياس درجة تأثر النظام السياسي بطبيعة الاقتصاد السياسي الفلسطيني. لقد اتضحت خلال العقد الماضي وخاصة خلال السنوات الخمسة الماضية الأهمية البالغة للمساعدة المالية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية ليس فقط للمشاريع الإنمائية بل أيضاً لدفع رواتب العاملين في القطاع العام. لهذا رأى فريق العمل الحاجة لقياس نسبة المساعدات المالية الخارجية بالنسبة للميزانية الإجمالية للسلطة. لهذه الغاية تم إدخال مؤشر جديد للقائمة يقيس حجم المساعدات الخارجية ويقارنها بالمصادر الداخلية للميزانية.

إن أهمية هذا الجانب تكمن في الاعتقاد بأنه كلما كانت ميزانية السلطة مرتبطة بمصالح والتزامات خارجية كلما كانت هذه السلطة أقل استعداداً للتجاوب مع المطالب الداخلية للمواطن الفلسطيني. أما لو كانت ميزانية السلطة قائمة أساساً على ضرائب ورسوم وجمارك يدفعها المواطن مباشرة للسلطة فإن هذه السلطة ستجد نفسها أكثر استعداداً لأخذ احتياجات هؤلاء المواطنين بعين الاعتبار عند وضع سياساتها. كما أنه كلما كان المواطن هو مصدر ميزانية السلطة، كلما أحس هو بضرورة مطالبة الدولة باستخدام أمواله بالطريقة التي يريدها فيزيد من مشاركته في العمل السياسي.

(٤) هناك حاجة للتركيز على حكم القانون كقيمة أساسية من قيم التحول الديمقراطي، فقد أظهرت السنوات الخمسة الماضية بشكل خاص أهمية وجود سلطة مركزية ذات قدرة على فرض النظام والقانون. وبالرغم من اهتمام "المؤشر الديمقراطي" السابق بقضايا هي في صلب حكم القانون، مثل استقلال القضاء وتنفيذ أحكام

المحاكم، فقد وجدنا حاجة لتعزيز ذلك من خلال إضافة مؤشر جديد يقيس درجة الإحساس بالأمان الشخصي لدى الرأي العام. كما تم وضع سيادة القانون كواحدة من القيم الواردة في التصنيف الثالث حيث حصلت مؤشراتها الخمسة على ١٥٪ من قيمة علامة المقياس.

(٥) هناك حاجة في مطلع عملية التحول الديمقراطي لإبراز حجم الموارد المخصصة في ميزانية السلطة لاحتياجات الأمن مقارنة بتلك المخصصة لاحتياجات الصحة والتعليم. وكان "المؤشر الديمقراطي" قد أظهر اهتماماً واضحاً بهذه المسألة لكنه غفل عن إجراء المقارنة بين الأمن من جهة والصحة والتعليم من جهة أخرى. لهذا ارتأى فريق البحث ضرورة تعديل المؤشر المتعلق بنسبة الموازنة المخصصة للشؤون الاجتماعية بحيث يتم مقارنة ذلك بالمصروفات الأمنية. إن التطورات السياسية والأمنية التي صاحبت قيام السلطة الفلسطينية وخاصة استمرار العنف وفشل المفاوضات في التوصل لحل دائم قد جعل من مسألة المصروفات الأمنية الفلسطينية قضية ذات دلالة على فرص التحول الديمقراطي.

(٥) الخصوصية الفلسطينية

رغم أن هذا المقياس قابل للتطبيق في مناطق أخرى في العالم تشهد أو تمر في حالة تحول نحو الديمقراطية، فإن الباحث في الشأن الفلسطيني سيجد أننا قد أخذنا بعين الاعتبار ثلاثة أمور ذات خصوصية فلسطينية.

(١) إن عملية التحول نحو الديمقراطية تتم في ظل حالة شاذة لا تتكرر في مناطق أخرى وهي حالة التعايش ما بين سلطة وطنية واحتلال عسكري. إن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بسيادة على أراضيها كما أن صلاحياتها المدنية والأمنية ليست كاملة، ولهذا فإن بعض هذه الصلاحيات لا تصلح كمؤشرات على عملية التحول الديمقراطي لأنها لا تتقرر من قبل مؤسسات فلسطينية. فمثلاً، لا يمكننا اعتبار حرية التنقل والحركة داخل مناطق السلطة الفلسطينية وخارجها مؤشراً ذي مغزى لأنه يتأثر أولاً وقبل كل شيء بالسياسات الإسرائيلية وليست الفلسطينية.

(٢) إن الدور الذي تلعبه الدول المانحة في توجيه السياسة الفلسطينية، بشكل مباشر أو غير مباشر، هو أيضاً خاصية فلسطينية مرتبطة بطبيعة عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. أسهمت الدول المانحة بما يزيد عن نصف بليون دولار سنوياً خلال السنوات الست الأولى من عمر السلطة وبأكثر من ذلك خلال السنوات الخمس الماضية. وقد شكلت هذه المساعدات، بالإضافة إلى التحويلات المالية التي تقوم بها إسرائيل لإعادة الرسوم الجمركية التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية، الجزء الأكبر من ميزانية السلطة. إن من الصعب تقدير التأثير الذي يتركه ذلك في عملية التحول الديمقراطي، لكن من المرجح أنه كلما كان دور المواطن محدوداً في موارد الدولة وخاصة ميزانيتها كلما كانت فرصة مشاركته السياسية أقل.

(٣) إن الظروف الفلسطينية الداخلية السائدة منذ خمسة أعوام هي ظروف غير اعتيادية، حيث تفتقد السلطة المركزية لاحتكار القوة وتسود بعض مناطقها حالة من غياب النظام والقانون. تشكل هذه الظروف عبئاً على عملية التحول الديمقراطي حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية ضمان أمن وسلامة المواطن الشخصية.

(٦) تصنيفات المقياس

للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبر عن وضع الديمقراطية في الفترة قيد البحث. لكن له أيضاً خمسين مؤشراً بخمسين رقم يعبر كل منها عن وضع كل مؤشر على حدة. وجد فريق العمل أن إضافة تصنيفات أخرى على المقياس قد تساهم في فهم أوسع للوضع الديمقراطي بقطاعاته ومجالاته وقيمه المختلفة.

يقسم التصنيف الأول المؤشرات الخمسين إلى قطاعين: مؤشرات تعبر عن وسائل التحول الديمقراطي وأخرى تعبر عن ممارسات التحول الديمقراطي. كما يظهر شكل رقم (١) فقد بلغ عدد مؤشرات الوسائل خمسة ومؤشرات الممارسات خمسة وأربعين، وقد بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الوسائل ٠,٠٣٠١ فيما بلغ معدل وزن كل مؤشر من مؤشرات الممارسات ٠,٠١٨٩.*

شكل رقم (١): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي الممارسات والوسائل

(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

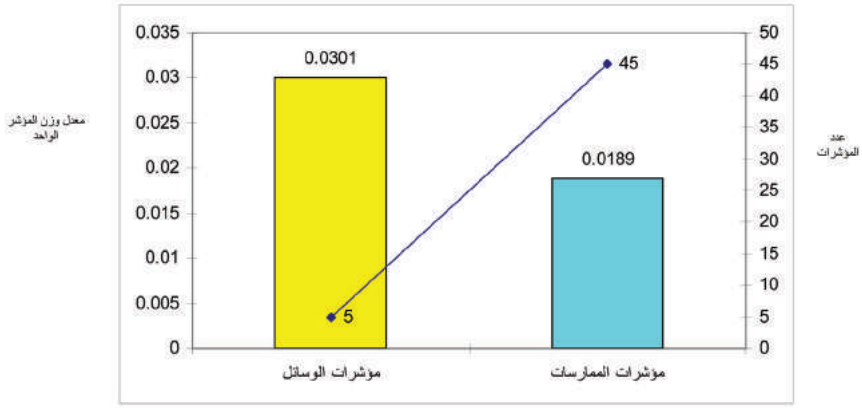

* يجدر الإشارة إلى أنه لو كانت أوزان المؤشرات متساوية لبلغ معدل وزن كل مؤشر ٠,٠٢ حيث أن عدد المؤشرات خمسين وقيمة المقياس القصوى ١٠٠٠ علامة.

تشير مؤشرات الوسائل إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها وضع الأسس الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تخلق بيئة ملائمة لحصول ممارسات ديمقراطية . كمثال على ذلك ، اخترنا مؤشرات مثل وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة ، وإمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات ، وحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية حسب النظام الدستوري . لقد اكتفينا بالوسائل السياسية ولم نختر وسائل اقتصادية واجتماعية لاعتقادنا بأن الوسائل السياسية هي الأهم لإنجاح عملية التحول الديمقراطي فيما تكون الوسائل الأخرى ذات أهمية لغايات تعزيز الديمقراطية .

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات الديمقراطية فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والأنظمة القانونية وغيرها من الوسائل الديمقراطية . فمثلاً ، نجد مؤشراً يقيس خروقات الدستور أو القانون الأساسي ، وآخر لقياس نسبة المصادر الخارجية في الميزانية ، أو لقياس نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل ، أو عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات .

ويشير شكل رقم (٢) إلى الوزن المعطى لمؤشرات الوسائل (١٥٪) مقارنة بالوزن المعطى لمؤشرات الممارسات (٨٥٪) . إن الاهتمام الأكبر بالممارسات يعبر عن الشكوك السائدة لدى فريق البحث في القيمة الفعلية للقواعد الدستورية والقانونية ، رغم أهميتها ، مقارنة بالواقع على الأرض وخاصة في المراحل الأولى من عملية الانتقال من نظام غير ديمقراطي لأخر ديمقراطي .

شكل رقم (٢) : توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي الوسائل والممارسات

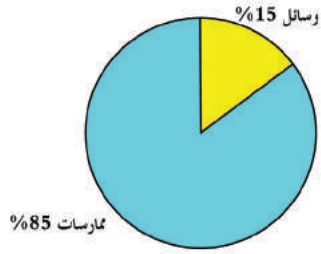

يقسم التصنيف الثاني المقياس إلى ثلاث مجالات: سياسية واجتماعية واقتصادية. وبالرغم من تركيزنا على المجال السياسي لما لذلك من أهمية في عملية التحول نحو الديمقراطية، فإننا ندرك أهمية المجالين الآخرين وخاصة المجال الاجتماعي. كما يظهر الشكل رقم (٣) فقد بلغ عدد المؤشرات السياسية ٣٢، والاجتماعية ١٥، والاقتصادية ٣. وبلغ معدل وزن كل مؤشر من المؤشرات السياسية ٠,٠٢١٣، والاجتماعية ٠,٠١٦٣، والاقتصادية ٠,٠٢٥٢.

شكل رقم (٣): التصنيف الثاني للمقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

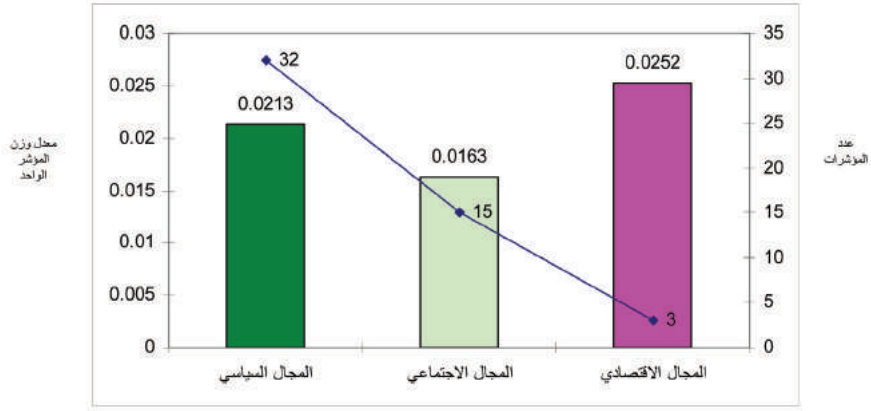

يظهر الشكل رقم (٤) أن ثلثي وزن المقياس مأخوذ من المؤشرات السياسية (٦٨٪) فيما تليها المؤشرات الاجتماعية (٢٤٪) وأخيراً الاقتصادية (٨٪). إن اهتمامنا بالمؤشرات الاجتماعية يعود لاعتقاد فريق البحث أنه نظراً للطبيعة الاجتماعية التقليدية والمحافظة للمجتمع الفلسطيني فإن إحداث تغيرات في هذا المجال هو أمر حيوي لنجاح عملية التحول الديمقراطي وبالتالي فإن مقياس المؤشرات الاجتماعية هو بارومتر حساس وصادق في وصف طبيعة التغيير في الحالة الديمقراطية.

شكل رقم (٤) : توزيع أوزان المقياس حسب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

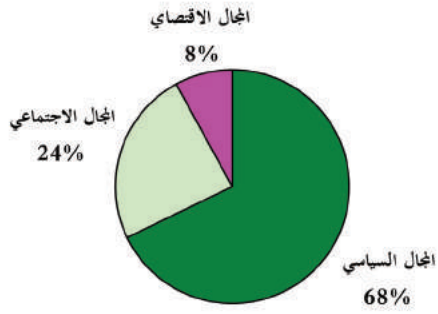

كما أن هناك تصنيفاً مزدوجاً يزاوج بين التصنيفين الأول والثاني وتكمن فائدته الأساسية في تقسيم المجال السياسي في قطاعي الوسائل والممارسات . أنظر الشكل رقم (٥) .

شكل رقم (٥) : التصنيف المزدوج للمقياس حسب القطاعات والمجالات

(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

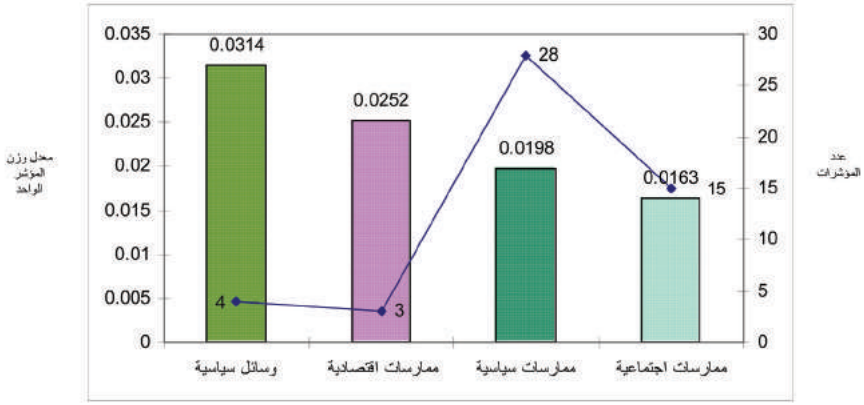

إن الممارسات السياسية تبقى هي الأكثر أهمية في المقياس حتى بعد تقسيم المجال السياسي إلى قطاعي الوسائل والممارسات كما يتضح من الشكل رقم (٦) .

شكل رقم (٦): توزيع أوزان المقياس حسب التصنيف المزدوج للقطاعات والمجالات

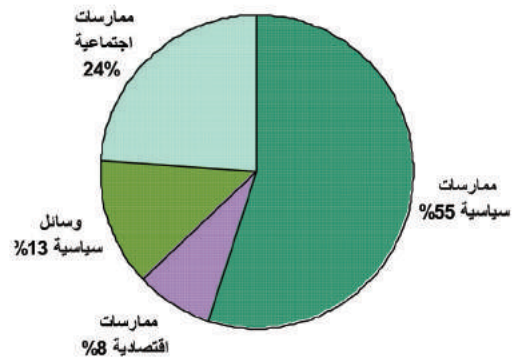

يقسم التصنيف الثالث المقياس كما يتضح من الشكل رقم (٧) إلى خمس قيم ديمقراطية أساسية موزعة كما يلي:

١. المساواة والعدالة الاجتماعية، مثل نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٣ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٩٢.

٢. وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة، مثل تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة وسيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي، ويبلغ عدد مؤشراتها ١٤ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٧٩.

٣. احترام الحريات المدنية، مثل عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات وعدد الرخص الممنوحة لتشكيل أحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠٢٢٢.

٤. حرية الصحافة والتعبير، مثل عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية وتقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد، ويبلغ عدد مؤشراتها ٩ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٦٧.

٥. سيادة القانون، مثل استقلال القضاء التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية حسب الدوافع والمؤهلات وعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة عن تلك المحكمة، ويبلغ عدد مؤشراتها ٥ ومعدل وزن كل من مؤشراتها ٠,٠١٧٩.

شكل رقم (٧) : التصنيف الثالث للمقياس حسب القيم الديمقراطية

(عدد المؤشرات ومعدل وزن المؤشر الواحد)

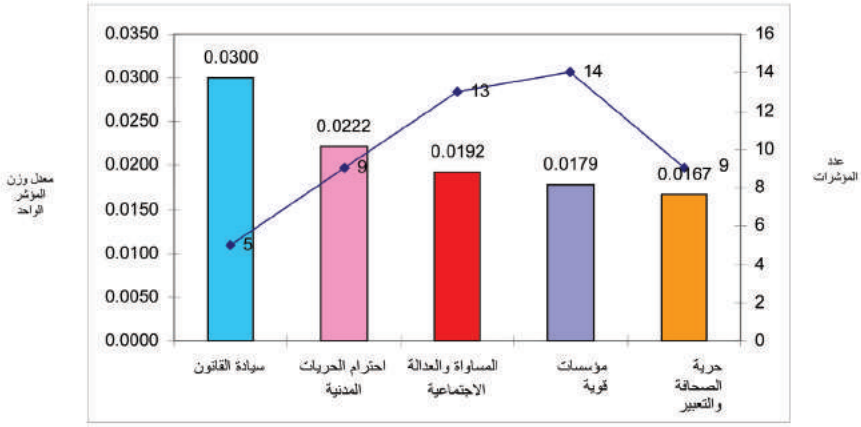

يظهر الشكل رقم (٨) أن وزن كل من القيمة المتعلقة بالمؤسسات القوية وبالمساواة والعدالة الاجتماعية قد بلغ الربع فيما جاءت قيمة احترام الحريات المدنية (٢٠٪) في المرتبة الثالثة، وحصلت قيمتي سيادة القانون وحرية الصحافة والتعبير على ١٥٪ لكل منهما .

شكل رقم (٨) : توزيع أوزان المقياس حسب القيم الديمقراطية

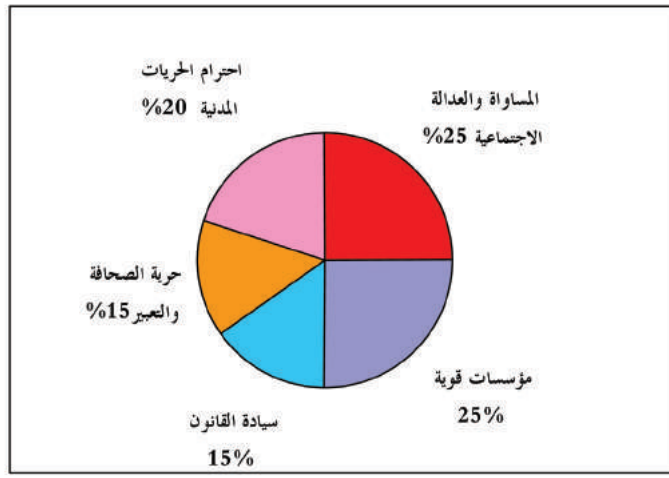

(٧) قراءة المقياس

لا يعتقد بأن هناك حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فان المقياس ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في البلاد في الفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في البلاد، إلا أنه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض. وسيصبح من الممكن استخدام هذا المقياس كمؤشر للحالة الديمقراطية في حال تبنيه في مجموعة من الدول بعد إجراء التعديلات الضرورية عليه، لكي يصبح مقياسا نسبيا يمكن من مقارنة حالة الديمقراطية في عدد من البلدان في ذات الوقت.

ولهذا السبب، فإن من الضروري قراءة هذا المقياس بالمقارنة مع المؤشرات السابقة، حيث شكلت القراءة الأولى لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ مرجعاً أو نقطة ارتكاز، ومن ثم يتم النظر إلى القراءات اللاحقة، على أنها نقاط على منحنى عملية التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري إعادة التأكيد على أن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريري لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة.

ويمكن قراءة المقياس على عدة مستويات:

المستوى الأول: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الإطلاع العام والمجرد على الحالة الديمقراطية في البلد. يمكن في هذه الحالة الإشارة لأربعة تقديرات لأوضاع التحول الديمقراطي في بلد ما. لو كانت علامة المقياس لا تتجاوز ٢٥٠ درجة فإن هذا يعني أن النظام القائم هو نظام استبدادي، ولو كانت بين ٢٥٠ و٥٠٠ فإن النظام يكون سلطويا، وبين ٥٠٠ و٧٥٠ يكون النظام غير سلطويا وهو في الطريق نحو التحول الديمقراطي، وبين ٧٥٠ و١٠٠٠ يكون النظام ديمقراطيا. انظر شكل رقم (٩)

شكل رقم (٩): بيان علامة الديمقراطية في فلسطين حسب المقياس

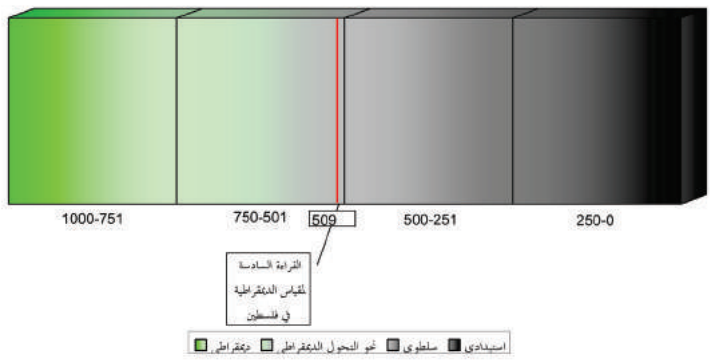

المستوى الثاني: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة. ومن الممكن على هذا المستوى الاطلاع الأكثر تفصيلا على الحالة الديمقراطية في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات والمجالات والقيم التي شهدت تقدما أو تراجعا.

المستوى الثالث: ويتمثل هذا في قراءة المؤشرات، ومن الممكن هنا مراقبة ٥٠ حالة يتم قياسها وصولا إلى المقياس. كما يمكن اكتشاف المجالات الرائدة بينها من أجل ترتيب أولويات التأثير في العملية الديمقراطية والتركيز على المجالات ذات التأثير المركب.

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذا المقياس ومؤشراته قراءة كمية فقط: فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس، وتعيد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي- اجتماعي-اقتصادي متحرك ومتغير. فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعها (مقياس الديمقراطية) أو في مجال معين (في القطاع أو المجال أو القيمة) أو في قضية محددة (المؤشر) هو تعبير كمي (رقمي) عن حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيما نوعية على مدى حقبة زمنية. إننا نوصي بقراءتها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية. لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعاطي مع المؤشرات والتصنيفات، ومع المقياس كأدوات مساعدة (أدوات تنبيه) في مراقبة التغيرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية.

الفصـل الثاني
النتـائـج

يستعرض هذا الفصل الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية. كما يحتوي على جدول تفصيلي بنتائج المؤشرات كافة. ثم يستعرض نتائج المقياس حسب التصنيفات الثلاث بالإضافة إلى التصنيف المزدوج. ويجد القارىء في الملحق رقم (٢) تفصيلات كاملة حول نتائج المؤشرات ومصادر المعلومات التي بنيت عليها.

(١) الملامح الرئيسية لمقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥

تظهر نتائج مقياس الديمقراطية في فلسطين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الملامح الرئيسية التالية:

١. حصل مقياس الديمقراطية في القراءة التي تغطي الفترة ١/ ١/ ٢٠٠٤-٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥ على علامة ٥٠٩ ويعد هذا تقدما بـ٧٩ درجة مقارنة بعلامة المقياس للعام الماضي ٢٠٠٣-٢٠٠٤. إن حصول المقياس على علامة تزيد عن ٥٠٠ درجة تعني أن النظام السياسي الفلسطيني لم يعد نظاما سلطويا لكنه لم يصبح بعد نظاماً ديمقراطيا، بل هو في أول درجات السلم نحو التحول الديمقراطي.

٢. حصلت ثمانية مؤشرات من أصل ٥٠ مؤشرا (مقارنة بعشرة مؤشرات في العام الماضي) في المقياس على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر. وتعلقت هذه المؤشرات بأمور رئيسية في بنية النظام الديمقراطي مثل خرق السلطة التنفيذية للدستور (القانون الأساسي)، واستقلال القضاء، واعتقال الناس دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب من الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لأمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم، واستخدام التعذيب في المعتقلات، وعدم ترخيص أحزاب سياسية، وشعور الناس بالأمان الشخصي، والبطالة.

٣. حصلت سبعة مؤشرات (مقارنة بتسعة مؤشرات في العام الماضي) على علامات متدنية جدا (٢٥٠ أو أقل) تتعلق باطلاع الناس على مشاريع القوانين التي يتم تداولها في المجلس التشريعي، وباعتقاد الناس بوجود فساد في السلطة الفلسطينية والحالات التي يتم مقاضاتها، وبأداء السلطات المحلية، وباستخدام الواسطة، وبمطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية، واعتماد الموازنة العامة على الدعم الخارجي، ومعدل الإنفاق في الموازنة العامة على الخدمات الاجتماعية مقارنة مع المصروفات على الشؤون الأمنية.

٤. حصلت عشرة مؤشرات (مقارنة باثني عشر في القراءة السابقة) على علامات متدنية (٢٥١-٥٠٠). تعلقت هذه المؤشرات بحرية الصحافة، وبصحف ومجلات المعارضة، وتقييم الوضع الديمقراطي في البلاد، وبمشاركة المرأة في قوة العمل، وكذلك مشاركة المرأة في مواقع مهمة في الوزارات والمنظمات الأهلية، ونسبة الأمية عند الإناث وخريجي الجامعات مقارنة بالذكور، وبمشاركة الناس ببرامج ضمان اجتماعي، وكثافة السكن، وبحرية تشكيل الأحزاب، وبتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا.

٥. وحصلت ثمانية مؤشرات (مقارنة بستة مؤشرات في العام الماضي) من مجموع المؤشرات على علامات متوسطة (٥٠١- ٧٥٠). تعلقت هذه المؤشرات: بالانتخابات داخل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية، وبالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، وأداء المؤسسات العامة، وقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية، وبالفصل بين السلطات والمساءلة، والبطالة بين الرجال والنساء، وبمعدل الإنفاق على التعليم والصحة من موازنة الأسرة، وإجراء انتخابات عامة ومحلية.

٦. وحصلت سبعة عشر مؤشرا (مقارنة بثلاثة عشر مؤشرا في العام الماضي) من مجموع المؤشرات على علامات جيدة (٧٥١- ١٠٠٠). تعلقت هذه المؤشرات باحترام حقوق الأقليات، وحرية إقامة محطات إعلامية، ومنح جوازات سفر، وبالسماح بدخول المطبوعات من الخارج، وبزيارات السجون، والتسرب من المدارس، وبمحاكم أمن الدولة، والتأمين الصحي، وبانضمام العمال والمهنيين إلى النقابات، وبعدم مضايقة مؤسسات حقوق الإنسان، وبعدم منع المظاهرات والمسيرات، وبعدم منع صدور الكتب والمجلات، وبعدم منع نشر مواقف الأحزاب في وسائل الإعلام، وبتناسب الأجور بين النساء والرجال، ومشاريع القوانين التي يقرها المجلس التشريعي ويصادق أو يعترض عليها رئيس السلطة الفلسطينية في المواعيد القانونية المحددة، وقدرة المجلس التشريعي على الرقابة على السلطة التنفيذية، ومشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية.

٧. انقسمت المؤشرات الخمسون مناصفة: حيث حاز ٢٥ منها (مقارنة بـ ٣١ مؤشرا في العام الماضي) على علامات تتراوح بين صفر و ٥٠٠؛ وحاز ٢٥ مؤشرا على علامات تتراوح بين ٥٠١ و ١٠٠٠. عشرة مؤشرات منها حصلت على علامة ١٠٠٠ وهي أعلى علامة غير موزونة يمكن أن يحصل عليها مؤشر.

٨. بالنظر إلى التصنيف الأول للمقياس يتضح أن قطاع الممارسات حصل على درجة متدنية حيث بلغ متوسط علامة هذا القطاع الموزونة ٤٣٥ (مقارنة بـ ٣٣٩ في العام الماضي)، بينما حصل قطاع الوسائل على درجة جيدة بلغت ١١٧٦ علامة موزونة (مقارنة بـ ١٢٤٥ في العام الماضي). إن تجاوز العلامة الموزونة للألف درجة (وهي الدرجة القصوى) كما في هذا المثال من علامات الوسائل هو أمر ممكن إحصائياً بسبب إعطاء ذلك المؤشر وزناً في المقياس يفوق المعدل غير الموزون الذي يبلغ ٢٪. لهذا كلما أعطي المؤشر وزناً يفوق ذلك المعدل، كلما كان ممكناً لذلك المؤشر الحصول على علامة موزونة تفوق درجة الألف. نرى تكراراً لهذا المثال عند الإشارة لمؤشرات وسائل أخرى مثل مؤشرات الوسائل السياسية. ويمكن تفسير ذلك بأن عددا من القوانين تلتزم بأسس الديمقراطية، إلا أن الممارسات السياسية لم ترق إلى المستوى نفسه. ويكون هذا الأمر طبيعيا في أوائل عملية بناء النظام الديمقراطي، لكن الاستمرار في هذا الوضع يفقد القانون الأساسي والتشريعات الأخرى محتواها الديمقراطي. لذلك، من الضروري الانتباه إلى التطبيق الجوهري للتشريعات، والعمل على وضعها حيز التطبيق الفعلي، وعلى وجه الخصوص تلك المؤشرات التي حصلت على أدنى علامة في مجال الممارسة السياسية.

٩. تظهر المؤشرات حسب التصنيف الثاني (المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية) تقاربا في العلامات "الوسطية". فقد حصل المؤشر المتعلق بمجال الديمقراطية السياسية على ٥٥٦ علامة (مقارنة بـ ٤٤٩ في العام الماضي)، وحصل مؤشر الديمقراطية الاجتماعية على ٤٣١ علامة (مقارنة بـ ٣٦٢ في العام الماضي)، ومؤشر الديمقراطية الاقتصادية على ٤٠٢ علامة (مقارنة بـ ٥٥٨ في العام الماضي). تشير هذه النتائج إلى تدني الممارسة الديمقراطية في المجالات الثلاثة. وإذ يعزى تدني علامة المجال الاقتصادي إلى عوامل خارجية، فإن تدني علامة المجالين السياسي والاجتماعي تبدو مزعجة بدرجة أكبر. وتعطي النتائج حسب التصنيف المزدوج علامة عالية لمؤشر الوسائل السياسية (١٢٤٤ علامة) مقابل التراجع إلى أكثر من الثلثين لقيمة مؤشر الممارسات السياسية (٤٦١ علامة) وهي نتائج تؤكد ما ذكرناه من أهمية إيلاء الديمقراطية السياسية اهتماما خاصا من جانب السلطة التنفيذية.

١٠. تشير علامات التصنيف الثالث "القيمي" إلى أن أعلى علامة كانت "لسيادة القانون" (٦٦٠) لكن دون أن تصل إلى مستوى مطمئن، وبفارق ٤٤ علامة يجيء في المرتبة الثانية "حرية الصحافة والتعبير" (٦١٦ علامة)، وتبعه مجال "احترام الحريات المدنية والسياسية" (٥٩٣ علامة)، ومن ثم مجال "المساواة والعدالة الاجتماعية" (٤٨٦ علامة). وحظي "وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة" على أدنى العلامات (٣٥٣ علامة). يتضح من هذه النتائج أنه رغم انقضاء عشر سنوات على إنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية فإن قدرتها على الأداء مازالت ضعيفة مما يتطلب العمل بشكل جاد لإصلاحها.

(٢) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تظهر النتائج التفصيلية للمؤشرات الخمسين في المقياس تفاوتا شديدا في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشرات. ففي حين حصلت عشرة مؤشرات على علامة (١٠٠٠)، كما ذكرنا سابقا، وهي أعلى علامة غير موزونة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، فإن ثمانية أخرى حصلت على علامة (صفر) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، كما أن نصف المؤشرات الخمسين قد حازت على علامات متدنية (أقل من ٥٠٠ علامة). مقارنة بنتائج المقياس في العام الماضي حصلت عشرة مؤشرات آنذاك على علامة ١٠٠٠ وحصلت عشرة أخرى على علامة صفر وحصلت ثلاثة أخماس المؤشرات الخمسين (٣١ مؤشر) على علامة تقل عن ٥٠٠.

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كل مؤشر ومصدر المعلومات بالرجوع للملحق رقم (٢) في هذا التقرير.

جدول رقم (١) : علامات وأوزان المؤشرات

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	وسائل	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٥	٧٢٥	١٨,١٣	٩٠٦,٢٥
٢	الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	٨٥٠	٢١,٢٥	١٠٦٢,٥٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين .	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	٥٠٠	١٧,٥٠	٨٧٥,٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي وغيره من القوانين	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٥	١٠٠٠	٣٥,٠٠	١٧٥٠,٠٠
٥	استقلال القضاء : التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية ، حسب الدوافع والمؤهلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٥	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٢	١٠٠٠	٢١,٥٠	١٠٧٥,٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٢,٥٠	٦٢٥,٠٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٥	٤٠٩	١٠,٢٣	٥١١,٢٥

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٥	٢٠٣	٣,٠٥	١٥٢,٢٥
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة.	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢٦	٥٠٠	١٣,٠٠	٦٥٠,٠٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	١٠٠٠	١٠,٠٠	٥٠٠,٠٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	٢٩	٠,٤٤	٢١,٧٥
١٣	التسرب من المدارس	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٨	٧٨٠	١٤,٠٤	٧٠٢,٠٠
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٤٤٠	٥,٥٠	٢٧٥,٠٠
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٤٢٥	٨,٥٠	٤٢٥,٠٠
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٦	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٩	٧٦١	١٤,٠٨	٧٠٣,٩٣

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	٥٠٠	١٦,٠٠	٨٠٠,٠٠
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٣٣	٧٥٠	٢٤,٧٥	١٢٣٧,٥٠
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٦	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٣٢	١٠٠٠	٣٢,٠٠	١٦٠٠,٠٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٣	١٠٠٠	١٢,٥٠	٦٢٥,٠٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠٢٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها .	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٥٧	٠,٥٧	٢٨,٥٠
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٤	١٠٠٠	١٤,٠٠	٧٠٠,٠٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٥٢٩	٧,٩٤	٣٩٦,٧٥
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	احترام الحريات السياسية والمدنية	٠,٠١٨	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٤٦٦	٦,٩٩	٣٤٩,٥٠
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٦	١٠٠٠	١٦,٠٠	٨٠٠,٠٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	سيادة القانون	٠,٠٢١	١٠٠٠	٢١,٠٠	١٠٥٠,٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٥	٨٠٠	١٢,٠٠	٦٠٠,٠٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٨	١٠٠٠	١٨,٠٠	٩٠٠,٠٠
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٦	٨٥٧	١٣,٧١	٦٨٥,٦٠

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٢	٤٨٩	٥,٨٧	٢٩٣,٤٠
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٤٨	٠,٤٨	٢٤,٠٠
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٠	٧٣٠	٧,٣٠	٣٦٥,٠٠
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٠	٤٨٧	٩,٧٤	٤٨٧,٠٠
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٤٦٦	٥,٥٩	٢٧٩,٦٠
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٢	٨١٩	٩,٨٣	٤٩١,٤٠
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٧٤٥	٧,٤٥	٣٧٢,٥٠
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٠	٥٠١	٥,٠١	٢٥٠,٥٠
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٩١٥	١١,٤٤	٥٧١,٨٨

الرقم	المؤشرات الخاصة	القطاع	المجال	التصنيف المزدوج	القيمة	الوزن المقدر للمؤشر	علامة المؤشر قبل وزنها	علامة المؤشر حسب وزنها في المقياس	قيمة علامة المؤشر بعد وزنها
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	وسائل	المجال السياسي	وسائل سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٧٥٠	٢٥,٥٠	١٢٧٥,٠٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٣٤	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	ممارسات	المجال الاقتصادي	ممارسات اقتصادية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٥	٢٤٠	٦,٠٠	٣٠٠,٠٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٥	٦٥	٠,٩٨	٤٨,٧٥
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠١٢	٦٣٢	٧,٥٨	٣٧٩,٢٠
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية	ممارسات	المجال الاجتماعي	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٣٢	١٩٦	٦,٢٧	٣١٣,٦٠
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	ممارسات	المجال السياسي	ممارسات سياسية	وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفعالة	٠,٠٢٤	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	النتائج والمعدلات والمجاميع					١,٠٠٠	٥٣٣,٢٨	٥٠٩,١٩	٥٠٩,١٩
						مجموع الأوزان النسبية	معدل العلامات قبل الوزن	مجموع العلامات الموزونة (علامة المقياس)	معدل العلامات بعد الوزن

(٣) النتائج حسب التصنيفات

كما أوضحنا في الفصل الأول يقسم التقرير المقياس إلى تصنيفات ثلاث : حسب القطاع، وحسب المجال، وحسب القيمة. كما أن هناك تصنيفا إضافيا مزدوجا يزاوج بين تصنيفي القطاع والمجال (الأول والثاني).

نتائج التصنيف الأول (القطاعات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب القطاع، حصول قطاع الوسائل على نتيجة عالية (١١٧٦) قياسا بعلامة قطاع الممارسات (٤٣٥). لكن علامة قطاع الوسائل تظهر انخفاضاً مقارنة بالعلامة التي حصلت عليها في العام الماضي (١١٧٦ مقابل ١٢٤٥). يعود هذا الانخفاض إلى تراجع علامة المؤشر الأول المتعلق بنسبة ما تنفقه الأسرة على التعليم والصحة من موازنتها[١]. أما علامة قطاع الممارسات فقد شهدت تحسنا ملحوظا مقارنة بالعام الماضي (٤٣٥ مقارنة بـ ٣٣٩) لارتفاع علامات المؤشرات المتعلقة بالانتخابات ومشاركة المرأة فيها والرقابة البرلمانية وقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية والوضع الديمقراطي وحرية الصحافة والاعتراض على قرارات السلطات المحلية. يظهر الجدول رقم (٢) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (٢): متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الأول (القطاعات)

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع في المقياس	متوسط علامة كل قطاع بعد الوزن
١	المؤشرات الدالة على وسائل للتحول الديمقراطي	٥	١، ٣، ٤، ٦، ٤٤،	١٥٪	١١٧٦*
٢	المؤشرات الدالة على ممارسات مؤثرة في التحول الديمقراطي	٤٥	٢، ٥، ٧، ٨-٤٣، ٤٥-٥٠	٨٥٪	٤٣٥

[١] يعود هذا التراجع لأسباب تقنية خاصة بالمقياس حيث تم استقاء المعلومات في هذه القراءة من مؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء، بينما تم الاعتماد في القراءة السابقة على استطلاع للرأي أجراه المركز في العام الماضي.

* قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً يرجى مراجعة ص٣٤ لمزيد من الإيضاح.

يظهر الشكل رقم (١٠) أن معدل العلامات الدالة على الوسائل يفوق كثيرا العلامة الكلية للمقياس فيما يهبط معدل الممارسات بشكل ملحوظ عن علامة المقياس .

شكل رقم (١٠) : متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الخامسة والسادسة

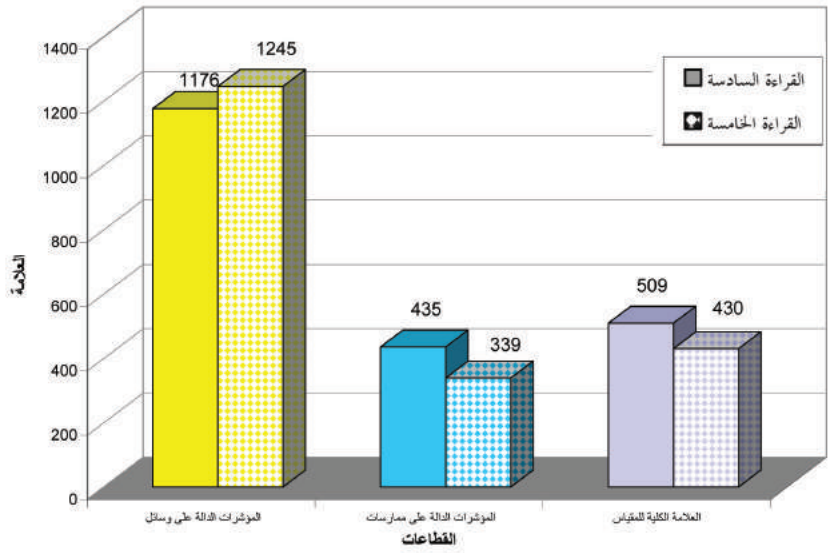

نتائج التصنيف الثاني (المجالات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمقياس ، أي حسب المجال ، ارتفاع علامات المجال السياسي بمقدار ١٠٧ درجات مقارنة مع العلامات التي حصل عليها في العام الماضي (٥٥٦ مقارنة بـ ٤٤٩) لارتفاع علامات عدد من المؤشرات منها الرقابة البرلمانية ، وعدد المحاكمات أمام محاكم أمن الدولة ، والانتخابات . وارتفعت علامات المجال الاجتماعي مقارنة بالعام الماضي (٤٣١ مقابل ٣٦٢) لارتفاع علامات المؤشرات الخاصة بنسبة الأمية بين الذكور والإناث ، ومشاركة المرأة بالانتخابات المحلية والرئاسية ، والتأمين الصحي ، وتناسب أجور النساء والرجال ، والاعتراض على قرارات السلطات المحلية . انخفضت بشكل ملحوظ علامات المجال الاقتصادي مقارنة بعلامات العام الماضي (٤٠٢ مقابل ٥٥٨) لتراجع علامات المؤشرات المتعلقة باعتماد الموازنة العامة على المساعدات الخارجية ، ونسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة . يظهر الجدول رقم (٣) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال .

جدول (٣) : متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثاني (المجالات)

الرقم	المجالات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال	متوسط علامة كل مجال
١	المجال السياسي	٣٢	٢-٨، ١٠، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٤٤-٤٥، ٤٧-٤٨، ٥٠	٦٨٪	٥٥٦
٢	المجال الاجتماعي	١٥	٩، ١١، ١٣-١٥، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٣، ٤٩	٢٤,٥٪	٤٣١
٣	المجال الاقتصادي	٣	١، ١٦، ٤٦	٧,٥٪	٤٠٢

يظهر الشكل رقم (١١) أنه بينما يفوق معدل علامات المجال السياسي العلامة الكلية للمقياس، فإن معدل علامات المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي تقل كثيرا عن العلامة الكلية للمقياس.

شكل رقم (١١) : متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني

مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الخامسة والسادسة

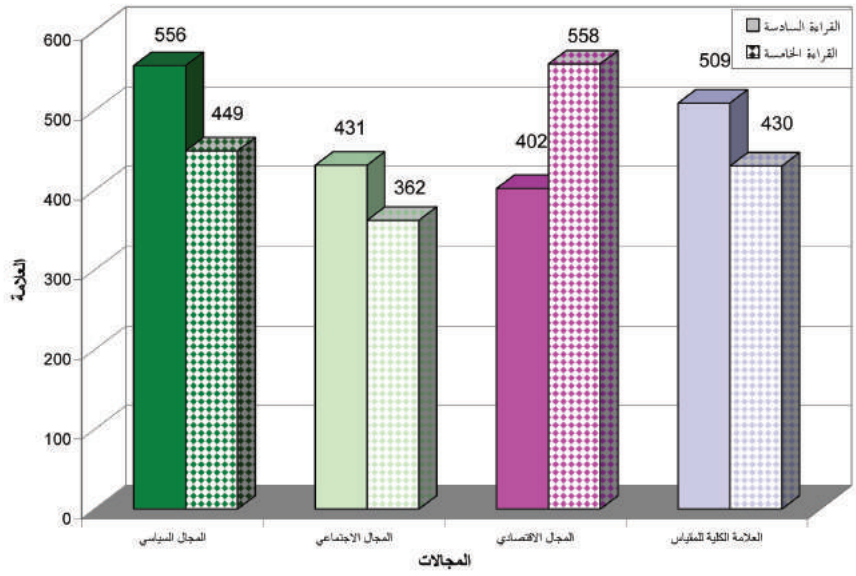

نتائج التصنيف المزدوج (القطاعات والمجالات)

تشير النتائج حسب التصنيف المزدوج للتصنيف الأول والثاني، أي حسب القطاعات والمجالات، حصول الوسائل السياسية على نتيجة عالية (١٢٤٤) وهي نفس العلامة حسب مقياس العام الماضي. أما الممارسة الاقتصادية فشهدت تراجعا ملحوظا مقارنة بالعام الماضي (٤٠٢ مقابل ٥٥٨)، فيما حصل تقدم في الممارسة الاجتماعية (٤٣١ مقارنة بـ ٣٦٢) والممارسة السياسية (٤٦١ مقابل ٣٣٦) وذلك لحصول ارتفاع كبير في الدرجات التي حصلت عليها المؤشرات المتعلقة بالانتخابات المحلية والعامة، ونسبة مشاركة المرأة فيها، والقدرة الرقابية والتشريعية للمجلس التشريعي. يظهر الجدول رقم (٤) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل مجال مزدوج ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها. كما يظهر الشكل رقم (١٢) علامة كل مجال مزدوج مقارنة بعلامة المقياس الكلية.

جدول (٤): متوسط علامات المقياس حسب التصنيف المزدوج

الرقم	المجالات المزدوجة	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل مجال مزدوج في المقياس	متوسط علامة كل مجال في المقياس
١	وسائل سياسية	٤	٣، ٤، ٦، ٤٤	٪١٢,٥٥	١٢٤٤*
٢	ممارسات اقتصادية	٣	١، ١٦، ٤٦	٪٧,٥٥	٤٠٢
٣	ممارسات اجتماعية	١٥	٩، ١١، ١٣-١٥، ١٧-١٨، ٣٦-٤١، ٤٣، ٤٩	٪٢٤,٤٥	٤٣١
٤	ممارسات سياسية	٢٨	٢، ٥، ٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٩-٣٥، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠	٪٥٥,٤٥	٤٦١

يظهر الشكل رقم (١٢) أن معدل علامات الوسائل السياسية يفوق كثيرا المعدل العام للمقياس. لكن معدلات الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تقل عن المعدل العام للمقياس.

* قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً يرجى مراجعة ص٣٥ لمزيد من الإيضاح.

شكل رقم (١٢) : متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيفين الأول والثاني مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الخامسة والسادسة

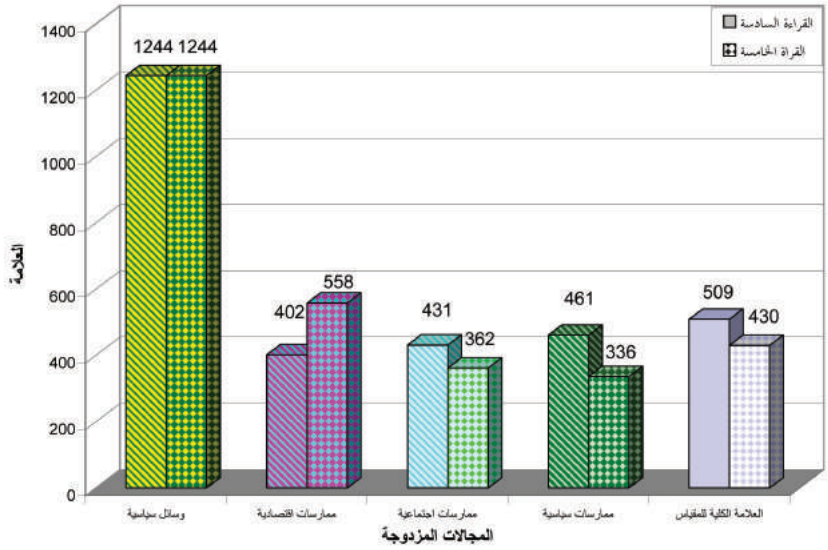

نتائج التصنيف الثالث (القيم)

توضح النتائج حسب التصنيف الثالث للمؤشرات، أي حسب القيم، ضعفا مستمرا في البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية مقارنة بالوضع في مقياس العام الماضي رغم التحسن الذي طرأ خلال هذه الفترة (٣٥٣ مقارنة بـ ٢٣٣). تحقق هذا التحسن نظرا لارتفاع درجة المؤشرات المتعلقة بمؤسسة المجلس التشريعي، والأحزاب والمنظمات الأهلية التي تعتمد المؤتمرات العامة لانتخاب هيئاتها القيادية، وتقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية. كما أن قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حصلت على أقل من ٥٠٠ درجة رغم الارتفاع عما كان عليه الحال خلال العام الماضي (٤٨٦ مقارنة بـ ٤٦٩). حصل تحسن ملموس على علامات القيم الثلاثة الأخرى مقارنة بالوضع خلال العام الماضي. فقد ازدادت علامة احترام الحريات المدنية والسياسية بحوالي ٢٦٪ (من ٤٤١ إلى ٥٩٣) للتحسن الذي طرأ على المؤشرين الخاصين بإجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة وعدد الطعون في قرارات السلطات المحلية. وارتفعت علامة سيادة القانون بحوالي ١٩٪ (من ٥٣٢ إلى ٦٦٠) لارتفاع علامة المؤشر المتعلق بمحاكم أمن الدولة بمقدار ٤٠٠ درجة، في حين ارتفعت علامة حرية الصحافة والتعبير بمقدار خمس درجات عن العلامة التي حصلت عليها في العام الماضي (من ٦١١ الى ٦١٦). يظهر الجدول رقم (٥) عدد وأرقام المؤشرات ومتوسط علامة كل قيمة في المقياس.

جدول رقم (٥) : متوسط علامات المقياس حسب التصنيف الثالث (القيم)

الرقم	القيم	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي لكل قيمة في المقياس	متوسط علامة كل قيمة في المقياس
١	احترام الحريات المدنية والسياسية	٩	٣، ٤، ٩، ١٩، ٢٢-٢٤، ٢٦، ٢٨	٢٠٪	٥٩٣
٢	حرية الصحافة والتعبير	٩	٦-٨، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥	١٥٪	٦١٦
٣	المساواة والعدالة الاجتماعية	١٣	١، ١٣-١٨، ٣٧-٤٠، ٤٣، ٤٩	٢٥٪	٤٨٦
٤	سيادة القانون	٥	٥، ١٠، ٢٠، ٢١، ٣١	١٥٪	٦٦٠
٥	وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة	١٤	٢، ١١، ١٢، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٤-٤٨، ٥٠	٢٥٪	٣٥٣

يظهر الشكل رقم (١٣) أن معدلات علامات كافة القيم، ما عدا قيمة وجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة وقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، قد فاقت المعدل العام للمقياس.

شكل (١٣) : متوسط علامات القيم حسب التصنيف الثالث مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس في القراءتين الخامسة والسادسة

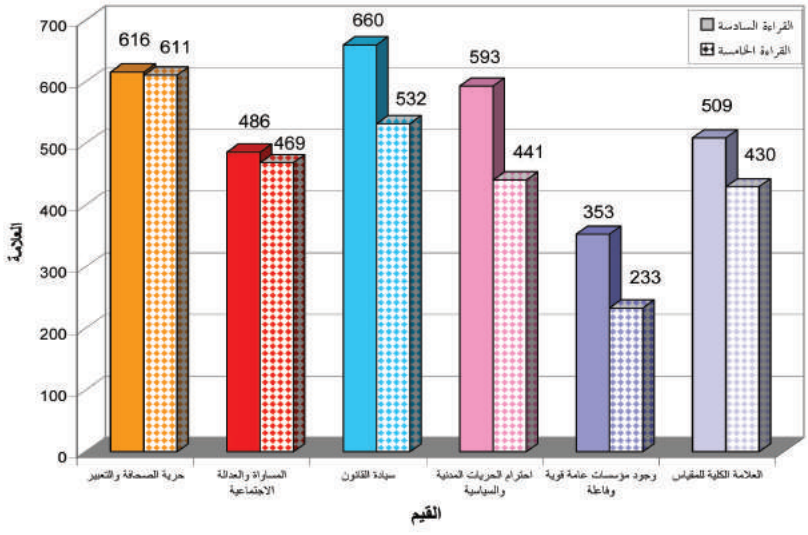

الفصـل الثالث
المقارنـــات

يقارن هذا الفصل بين نتائج القراءة الحالية للمقياس مع نتائج القراءات الخمس السابقة. يبدأ الفصل بمقارنة النتائج النهائية لكل من القراءات الست ثم يستعرض في قسم ثانٍ نتائج المؤشرات كافة في القراءات المختلفة. وفي القسم الثالث من الفصل يجد القارئ مقارنة بين التصنيفات المختلفة للمقياس في قراءاته الستة. يجدر التنبيه هنا إلى أن مقارنة التصنيفات تتم في إطار الأوزان الجديدة التي تم تبنيها في القراءة الخامسة. لهذا الغرض قام فريق العمل بإعادة توزين كافة المؤشرات في القراءات الأربعة الأولى لتتوافق مع التوزين الراهن. يجد القارىء في الملحق رقم (٣) تفصيلاً كاملاً للوزنين القديم والجديد.

(١) علامات المقياس في القراءات الست

كانت علامة المقياس في القراءة الأولى هي الأعلى بين القراءات الست، ما يدل على تراجع عملية التحول الديمقراطي بشكل عام. ورغم اقتراب علامة المقياس في خمسة قراءات من العلامة ٥٠٠، إلا أن علامة المقياس في القراءة الخامسة جاءت منخفضة جدا (٤٣٠ نقطة) وهي أدنى علامة حصل عليها المقياس في القراءات الست. وقد برز التراجع بشكل واضح في الضعف الشديد لمؤسسات السلطة الفلسطينية، في حين بدا ارتفاع واضح في القراءة السادسة لاحترام الحريات المدنية والسياسية وسيادة القانون وفقا لنتائج المقياس حسب التصنيف القيمي. وقد حصل مقياس الديمقراطية في فلسطين خلال القراءات الست على العلامات التالية:

جدول رقم (٦): علامات المقياس[١] في القراءات الست

القراءة	الفترة	العلامة
علامة المؤشر العام في القراءة الأولى	تشرين أول ١٩٩٦- كانون ثاني ١٩٩٧	٥٦٣
علامة المؤشر العام في القراءة الثانية	شباط ١٩٩٧ – تموز ١٩٩٧	٥١٤
علامة المؤشر العام في القراءة الثالثة	آب ١٩٩٧ -كانون الثاني ١٩٩٨	٤٩٥
علامة المؤشر العام في القراءة الرابعة	شباط ١٩٩٨ – تموز ١٩٩٨	٥٢٦
علامة المقياس في القراءة الخامسة*	كانون ثاني ٢٠٠٣ – كانون أول ٢٠٠٤	٤٣٠
علامة المقياس في القراءة السادسة	كانون ثاني ٢٠٠٤- كانون أول ٢٠٠٥	٥٠٩

[١] في القراءات الأربعة الأولى كان يطلق على المقياس مسمى "المؤشر الديمقراطي".

* في "مقياس الديمقراطية في فلسطين لعام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤" تم حذف ودمج وإضافة مؤشرات جديدة، كما تم إعادة توزيع الأوزان وفقاً للمنهجية المبينة في الفصل الأول.

شكل رقم (١٤) : بيان علامات المقياس في القراءات الست

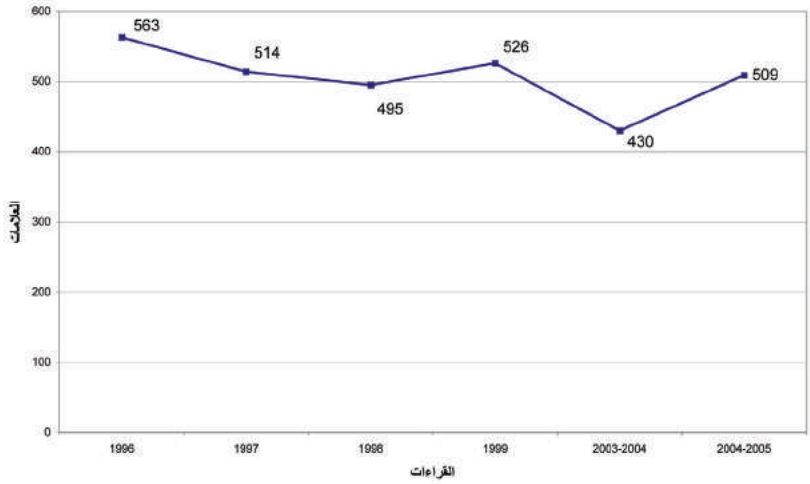

الملاحظات الأساسية على المؤشرات في القراءات الست

١ . بقيت خمسة مؤشرات على حالها في القراءات الست من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما الاعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام، والطلب إلى الناس الرجوع إلى أجهزة الأمن لأمور تتعلق بعملهم وتنقلاتهم. واثنان حافظا على علامة (١٠٠٠) هما احترام حقوق الأقليات في القانون الأساسي، وحرية إقامة محطات إذاعية وتلفزيونية محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية. أما المؤشر الخامس الذي بقي على حاله فيتعلق بمشاركة الناس في برامج ضمان اجتماعي مختلفة حيث لم يتم تحديث المعلومات منذ عام ١٩٩٦ وبقيت علامة المؤشر على ٤٤٠ .

٢ . حافظت ثلاثة مؤشرات على علامة مستقرة في القراءات الأربع الأخيرة من بينها اثنان حافظا على علامة صفر هما التعذيب والوفاة في المعتقلات، والرخص الممنوحة لأحزاب جديدة. وحافظ المؤشر المتعلق بحرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية علامة ٥٠٠ .

٣ . استمرت في الارتفاع علامات ثلاثة عشر مؤشرا في القراءتين الأخيرتين منها سبعة مؤشرات استقرت على علامة (١٠٠٠) هي مواقف أحزاب المعارضة المنشورة في الصحف ووسائل الإعلام، وأعضاء النقابات العمالية والمهنية، والسماح بالزيارة للسجون، وجوازات السفر الممنوحة، والسماح بإدخال المطبوعات من الخارج، وعدم منع صدور الكتب والمجلات في مناطق السلطة، وعدم تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات. وستة مؤشرات حافظت على الارتفاع بدرجات متفاوتة هي التسرب من المدارس، ونسبة الأمية بين الإناث والذكور ونسبة الحاصلين على

شهادات جامعية بين الذكور والإناث، والتأمين الصحي، وكثافة السكن، والقدرة على انتقاد السلطة دون خوف، ومشاركة النساء في قوة العمل.

٤. في المقابل انخفضت علامات أحد عشر مؤشرا في القراءتين الأخيرتين مقارنة بعلامات حصلت عليها في القراءات الأربع السابقة أو في إحداها، من بينها اثنان انخفضت علاماتهما إلى صفر وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر هما التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي، ونسبة البطالة من قوة العمل. أما المؤشرات التسع الأخرى فهي: حرية الصحافة في البلاد، والطعون المقدمة في قرارات السلطات المحلية، القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة عنها، نشر مشاريع القوانين المدرجة على جدول أعمال المجلس التشريعي، وجود فساد في السلطة، وعدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بعدد الصحف والمجلات التي تصدر في مناطق السلطة، واستخدام الواسطة في التوظيف، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، وتناسب أجور الرجال والنساء.

٥. عاودت سبعة مؤشرات للارتفاع في القراءة السادسة مقارنة مع القراءة الخامسة بعلامات متفاوتة مقتربة من علامات حصلت عليها في القراءات الأربع الأولى أو مرتفعة عنها. هي: قدرة المجلس التشريعي على الرقابة على أعمال الحكومة، وإجراء انتخابات عامة ومحلية، وعدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة، والقدرة التشريعية للمجلس التشريعي وإصدار القوانين وفق الآجال القانونية، والوضع الديمقراطي في البلاد، ومشاركة المرأة في صنع القرار في الوزارات والمنظمات الأهلية، والأحزاب والمنظمات الأهلية التي تعتمد عقد مؤتمرات عامة وتنتخب قيادتها.

٦. فيما عاودت علامات مؤشران للانخفاض في القراءة السادسة مقارنة مع العلامات التي حصلا عليها في القراءة الخامسة ليقتربا من العلامات التي حصلا عليها في القراءات الأربع الأولى، وهما نسبة ما تصرفه الأسرة على التعليم والصحة من موازنتها، والمظاهرات والمسيرات التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة. أنظر الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) علامات المؤشرات في القراءات الست

الرقم	اسم المؤشر	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	٥٠٠	٥٠٠	٥٧٧	٥٧٧	١٠٠٠	٧٢٥
٢	الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	١٠٠٠	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٢٥٠	٨٥٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين	١٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٥	استقلال القضاء : التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	٥٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٠	٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	٨٥٠	٩١٠	٤٢٠	٦١٥	١٠٠٠	١٠٠٠
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	٤٣٤	٤٣٤	٤٥٩	٤٠٤	٣١٨	٤٠٩
٩	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	١٠٠٠	٧٤٩	١٠٠	٥٠٠	٢٦	٢٠٣
١٠	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة	٣٠٠	٢٣٠	٤٦٠	٨٩٠	٥٠٠	٥٠٠
١١	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	١٠٠٠	١٠٠٠
١٢	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	١٠٠٠	١٤٣	٣٦٨	٥٧١	٢٦	٢٩
١٣	التسرب من المدارس	٥٥٠	٥٥٠	٥٦٠	٥٦٠	٨٠٠	٧٨٠
١٤	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠	٤٤٠
١٥	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	٢٤٦	٢٤٦	٢٦٤	٢٦٤	٣٣١	٤٢٥

الرقم	اسم المؤشر	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
١٦	نسبة البطالة من قوة العمل	٢٥٠	٢٥٠	٢٣٥	٢٣٥	٠	٠
١٧	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	٥٤٠	٥٤٠	٥٧١	٥٧١	٧٤٣	٧٦١
١٨	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	٣٩٨	٣٩٨	٤١٨	٤١٨	٥٢٦	٥٠٠
١٩	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٩٥٦	٠	٧٥٠
٢٠	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢١	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	٤٠٠	٧٠٠	٠	٩٠٠	٦٠٠	١٠٠٠
٢٢	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	١٠٠٠	١٠٠٠	٨٩٣	٨٩٣	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٣	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٤	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها .	٣٥٧	٢٢١	٣١٤	٢٦٠	٣٧	٥٧
٢٦	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	٩٥٠	٩٨٦	٩٧٣	٩٩٢	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٧	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٣٧٤	٣٨١	٤٠٥	٤٠٢	٥١٥	٥٢٩
٢٨	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠	٢٣١	٠	٠	٠	٠
٢٩	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	٤٨٢	٤٨٢	٣٠٣	٣٠٣	٤٦٦	٤٦٦
٣٠	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	٧٠٠	٨٢٥	١٠٠٠	٩٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٣١	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	٢٨٦	٧١٤	١٠٠٠	٩٢٩	١٠٠٠	١٠٠٠
٣٢	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٧٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٨٠٠
٣٣	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	١٠٠٠	٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

الرقم	اسم المؤشر	القراءة الأولى ١٩٩٦	القراءة الثانية ١٩٩٧	القراءة الثالثة ١٩٩٨	القراءة الرابعة ١٩٩٩	القراءة الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	القراءة السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥
٣٤	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	٠	١٤٣	٦٠٠	٧٥٠	٢٣٥	٨٥٧
٣٥	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	٤٥٦	٤٩٨	٥٨٠	٤٥٣	٣٦٣	٤٨٩
٣٦	استخدام الواسطة في التوظيف	١٧٠	١٧٠	١٥٣	١٥٣	٥٦	٤٨
٣٧	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	٩٨٠	٧٢١	٩١١	٩٤٥	٦٩١	٧٣٠
٣٨	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٤٠٠	٣٦٠	٤١٠	٤٢٠	٤٥٣	٤٨٧
٣٩	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	٤٠٠	٤٠٠	٥١٣	٥١٣	٤٠٢	٤٦٦
٤٠	تناسب أجور النساء والرجال	٧٢٠	١٠٠٠	٧٥٣	٧٨٤	٨٧٤	٨١٩
٤١	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	٦٢٣	٦٢٣	٦٦٨	٦٦٨	٨٤	٧٤٥
٤٢	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	–	–	–	–	٤٥٨	٥٠١
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	–	–	–	–	٠	٩١٥
٤٤	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة	–	–	–	–	٧٥٠	٧٥٠
٤٥	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	–	–	–	–	٠	٠
٤٦	الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية	–	–	–	–	٣٤٠	٢٤٠
٤٧	مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية	–	–	–	–	١٠٠	٦٥
٤٨	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية	–	–	–	–	٢٥٠	٦٣٢
٤٩	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية	–	–	–	–	٢٦٤	١٩٦
٥٠	سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي	–	–	–	–	٠	٠

(٢) علامات المؤشرات في القراءات الست

فيما يلي وصف لتغير العلامات في مؤشرات القراءات الست :

١ . نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

طرأ انخفاض كبير في علامة هذا المؤشر في القراءة السادسة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة الخامسة وذلك بسبب اختلاف مصدر المعلومات حيث استندت القراءة السادسة والقراءات الأربع الأولى على معلومات من الجهاز المركزي للإحصاء، في حين تم الاعتماد في القراءة الخامسة على نتائج استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ لعدم وجود معلومات من الجهاز المركزي للإحصاء في تلك الفترة .

٢ . الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية .

حصل ارتفاع هام في القراءة السادسة على علامة هذا المؤشر مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، ويعكس هذا تحسنا في أداء المجلس التشريعي فيما يتعلق بالقيام بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية . يظهر الشكل رقم (١٥) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الست .

شكل رقم (١٥) : بيان علامات المؤشر الثاني في القراءات الست

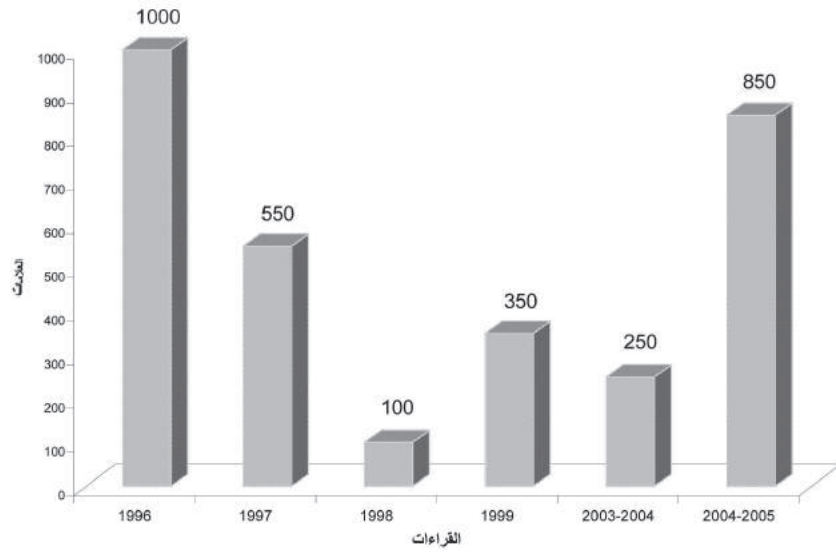

٣ . حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسة في القانون الأساسي وغيره من القوانين

بقيت علامة هذا المؤشر في القراءات الأربع الأخيرة منخفضة بالمقارنة مع علامات القراءتين الأولى والثانية . ويعكس ذلك الصيغة التي ينص عليها القانون الأساسي التي تضمن للأحزاب حرية التشكل . إلا أن عدم قيام المجلس التشريعي بإقرار قانون الأحزاب يُفقد القانون الأساسي محتواه الديمقراطي ، وخفضت العلامة إلى ٥٠٠ .

٤ . احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

حصل هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في جميع القراءات .

٥ . التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

انخفضت علامة هذا المؤشر إلى أدنى علامة (صفر) يمكن أن يحصل عليها مؤشر في القراءتين الخامسة والسادسة لتعكس الوضع الرديء للجهاز القضائي . (أنظر الشكل رقم ١٦) .

شكل رقم (١٦) : بيان علامات المؤشر الخامس في القراءات الست

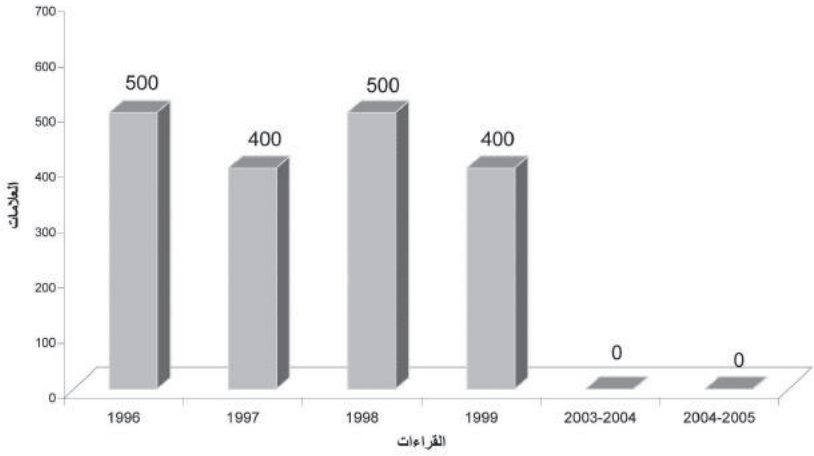

٦ . إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

حافظ هذا المؤشر على علامة ١٠٠٠ في القراءات الست .

٧ . عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية

يظهر هذا المؤشر تحسنا في بروز مواقف المعارضة السياسية في الصحف الرئيسية خلال فترة القراءتين الأخيرتين. ويعود ذلك لإعادة مكانة الحركات والأحزاب الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية هذا من جهة ولضعف المؤسسة الأمنية من جهة أخرى. (أنظر الشكل رقم ١٧).

شكل رقم (١٧): بيان علامات المؤشر السابع في القراءات الست

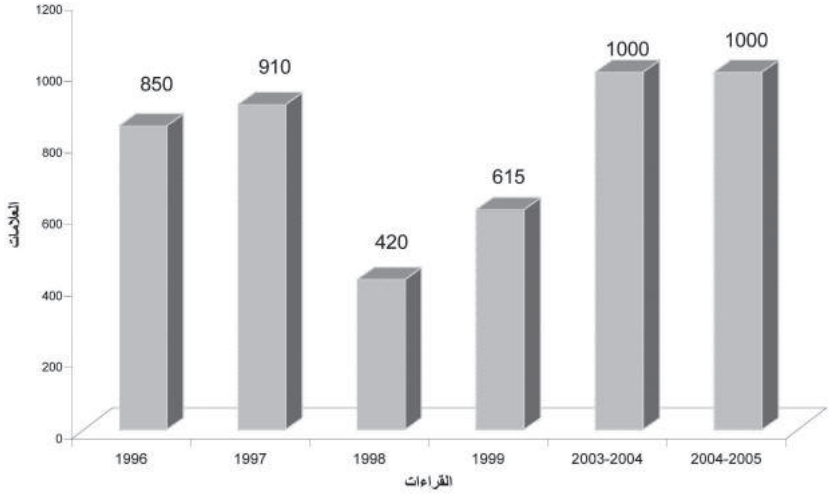

٨ . تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

طرأ تحسن على هذا المؤشر في القراءة السادسة، إلا أنه حصل على علامة متدنية (٣١٨-٤٥٩) في القراءات الست، وتعكس هذه العلامات الوضع المتردي لحرية الصحافة في البلاد، الذي قد يكون ناجما عن المستوى المهني للعمل الصحفي، وممارسات أجهزة السلطة التنفيذية، وحالة الفوضى " الفلتان الأمني" . وبصرف النظر عن الأسباب، فإن عدم وجود صحافة حرة تشكل وسيلة مساءلة شعبية وأداة توعية يعد نقصا رئيسيا في الشروط الأساسية للتحول الديمقراطي. الشكل رقم (١٨) يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الست.

شكل رقم (١٨) : بيان علامات المؤشر الثامن في القراءات الست

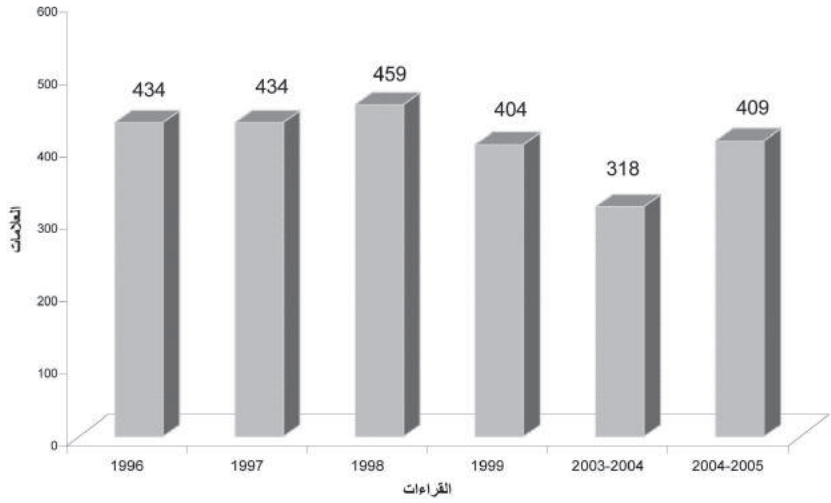

٩ . عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

ارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة السادسة بشكل كبير مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة الخامسة (٢٦) علامة . لكن تبقى هذه العلامة متدنية جدا مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة الأولى، وقد يعود سبب هذا التراجع في أحد جوانبه إلى غياب الاهتمام بالسلطات المحلية وتأثيرها على حياة الناس، وكذلك وجود عدد محدود من المواطنين الذين يتابعون قضاياهم أمام السلطات المحلية، واتباع طرق أخرى للاعتراض وتسوية الخلافات مع السلطات المحلية . الشكل التالي يظهر مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الست .

شكل رقم (١٩): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات الست

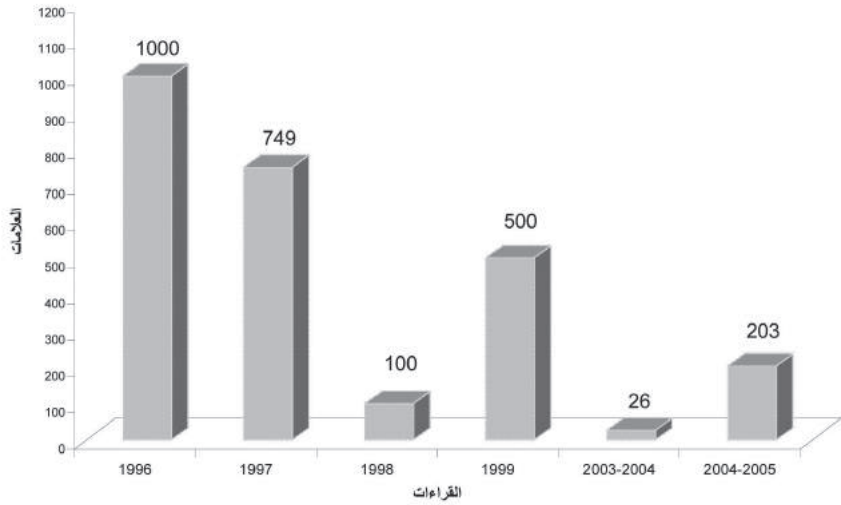

١٠ . عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا

بقيت علامة المؤشر في القراءة السادسة على ما كانت علية في القراءة السابقة، أي ٥٠٠ علامة، ويعد هذا تقدما مقارنة مع القراءات الثلاث الأولى. تجدر الملاحظة أن عدد القضايا المرفوعة في فترة القراءة السادسة هي أقل من نصف عدد القضايا المرفوعة في فترة القراءة الخامسة. مع ذلك بقيت علامة هذا المؤشر منخفضة، وذلك بسبب إدخال تعديل على طريقة احتساب هذا المؤشر، حيث قسم إلى جزئين: الأول لعدد القضايا أمام محكمة العدل العليا والثاني لتنفيذ القرارات الصادرة من المحكمة وهي التي أثرت في نتيجة العلامة. وتشير العلامة التي حصل عليها المؤشر إلى زيادة الوعي لدى المواطنين ومؤسسات حقوق الإنسان باللجوء إلى محكمة العدل العليا وأيضا ثقة الناس في هذه المحكمة، وفي الوقت نفسه مازال عدم تنفيذ مؤسسات السلطة التنفيذية لقرارات هذه المحكمة تؤثر بشكل كبير على الحقوق. أنظر الشكل رقم ٢٠.

شكل رقم (٢٠) : بيان علامات المؤشر العاشر في القراءت الست

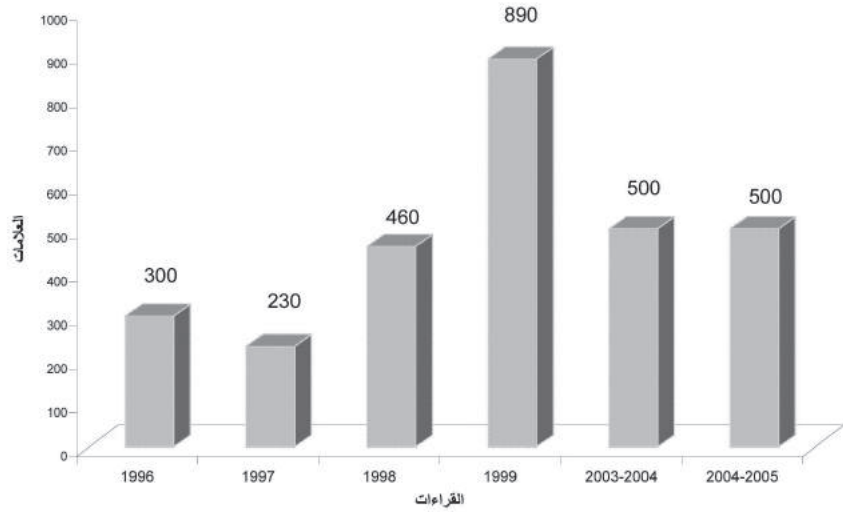

١١ . نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

ارتفعت علامات هذا المؤشر بشكل كبير في القراءتين الخامسة والسادسة فقد حصل على علامة (١٠٠٠) مقارنة بالعلامة التي حصل عليها (٢٩٤) في القراءتين الأولى والثانية، في حين علق احتساب هذا المؤشر في القراءتين الثالثة والرابعة (بسبب عدم توفر المعلومات). ويبدو أن هذا الارتفاع الحاد لم ينجم عن ازدياد الوعي النقابي لدى العمال، بل يعود ذلك في بعض جوانبه إلى انخفاض عدد العمال نتيجة الإغلاقات والحصار ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل، وفي جانب ثان للحصول على بطاقة التأمين الصحي الحكومي التي تتطلب التسجيل في النقابات العمالية، وللحصول على المساعدات النقدية من خلالها.

١٢ . نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع

تظهر العلامات التي حصل عليها هذا المؤشر، الذي يشير إلى اطلاع الجمهور على ما يتم نقاشه من قوانين في المجلس التشريعي، أن هنالك تراجعاً كبيراً في ممارستها من قبل المجلس التشريعي، واقتصار الصحافة على تغطية جلسات المجلس وعمله الرقابي. يظهر الشكل رقم (٢١) مقارنة لعلامات المؤشر في القراءات الست.

شكل رقم (٢١): بيان علامات المؤشر الثاني عشر في القراءات الست

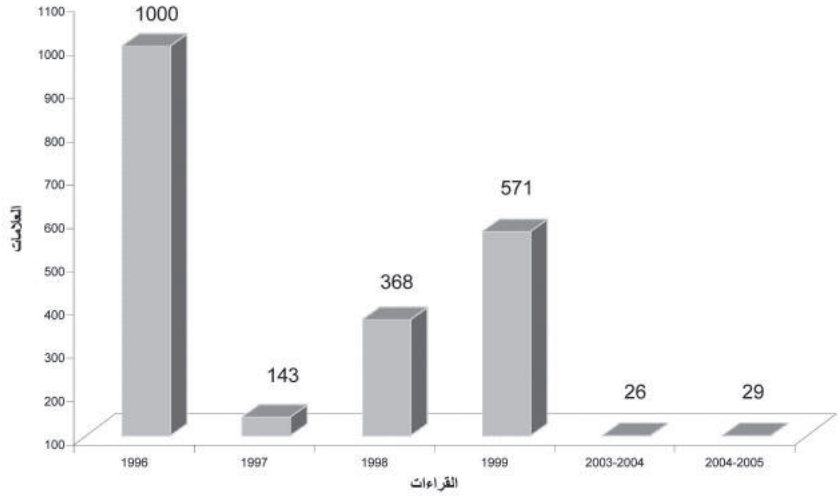

١٣ . التسرب من المدارس

تحسنت علامة المؤشر بشكل ظاهر في القراءتين الأخيرتين مقارنة مع القراءات الأربع الأولى، على الرغم من انخفاض علامة هذا المؤشر ٢٠ درجة في القراءة السادسة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة الخامسة.

١٤ . نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة

لم يحدث أي تغيير في علامة هذا المؤشر سواء انخفاضا أو ارتفاعا بسبب الاعتماد على المعلومات المتوفرة لهذا المؤشر في القراءة الأولى وعدم توفر معلومات جديدة. وبالرغم من صدور قانون التأمينات الاجتماعية في ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٣ إلا أنه لم يتم إنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي قد توفر هذه الإحصائيات الرسمية فيما يتعلق بالقطاع الخاص.

١٥ . نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

طرأ على هذا المؤشر ارتفاع في العلامة التي حصل عليها في القراءة السادسة مقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءات الخمس السابقة.

١٦ . نسبة البطالة من قوة العمل

حصل انخفاض حاد في العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر في القراءتين الخامسة والسادسة (٠) وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها أي مؤشر ما يدل على تدهور خطير في الوضع الاقتصادي الفلسطيني جراء الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢٢) : بيان علامات المؤشر السادس عشر في القراءات الست

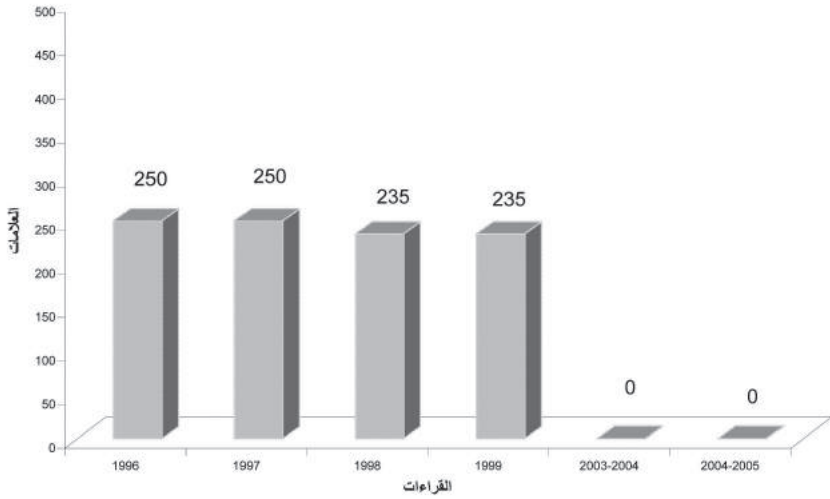

١٧ . نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

استمرت علامات هذا المؤشر بالارتفاع في القراءتين الأخيرتين . وتغيرت العلامة بين متوسط علامات القراءات الأربع الأولى ٥٥٥ إلى ٧٤٣ في القراءة الخامسة و٧٦١ في القراءة السادسة . لا يمكن البناء على هذه العلامة في قياس التقدم في التأمين الصحي حيث أن سوء الأوضاع الاقتصادية ربما كان السبب في زيادة التأمين الصحي الحكومي للأسر التي تضررت في الانتفاضة أو فقدت عملها جراء الإغلاق . الشكل التالي يظهر علامات المؤشر في القراءات الست .

شكل رقم (٢٣) : بيان علامات المؤشر السابع عشر في القراءات الست

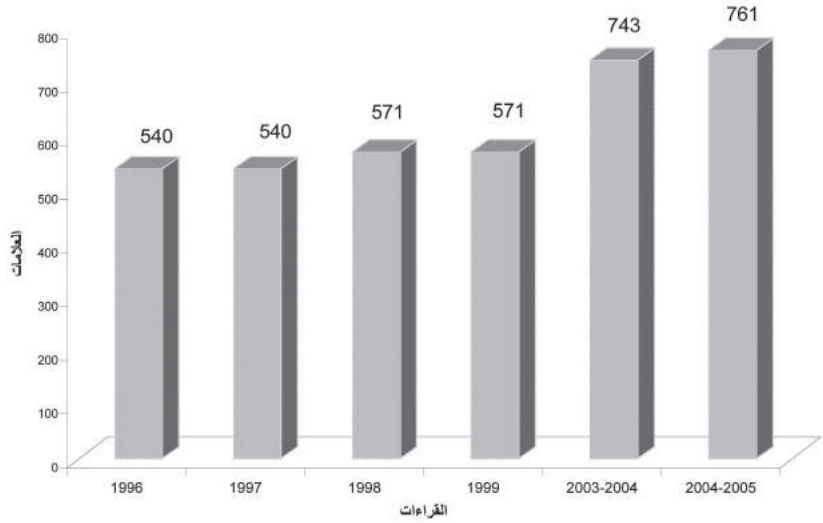

١٨ . كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

طرأ انخفاض طفيف على علامة هذا المؤشر في القراءة السادسة (٥٠٠)، على الرغم من أن علامة هذا المؤشر ارتفعت بشكل مستمر في القراءات الخمس السابقة (من ٣٩٨ في القراءة الأولى و٤١٨ في القراءة الثالثة إلى ٥٢٦ في القراءة الخامسة). ويعد هذا تطوراً في المؤشر الدال على الكثافة السكانية، لكن هذه المتغيرات من النوع الذي يتغير بسرعة عبر الزمن.

١٩ . إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني

ارتفع هذا المؤشر إلى علامة ٧٥٠ في القراءة السادسة نتيجة إجراء الانتخابات الرئاسية بداية عام ٢٠٠٥ وإجراء المرحلة الأولى والثانية والثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية مع وعود بالانتهاء من بقية المرحلة الخامسة والأخيرة في بداية عام ٢٠٠٦ . وتخصم ٢٥٠ نقطة لعدم إجراء انتخابات المجلس التشريعي الذي انتهت مدته القانونية . وهذه العلامة تشير الى تحسن البناء الديمقراطي في السلطة الفلسطينية .

٢٠ . عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الست، بسبب بقاء عدد من المعتقلين السياسيين في السجون دون محاكمات . وهذا مؤشر يدل على عدم احترام السلطة الفلسطينية للحقوق السياسية .

٢١ . عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

طرأ تحسن كبير في هذا المؤشر، حيث حصل على أعلى علامة يحصل عليها مؤشر (١٠٠٠ نقطة) عن السنوات السابقة. وعلى الرغم من أنه تم تحويل كافة القضايا المعروضة على هذه المحاكم إلى المحاكم النظامية إلا أنه يتطلب إصدار مرسوم رئاسي لإلغاء المرسوم الرئاسي المنشئ لمحاكم أمن الدولة عام ١٩٩٥ . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢٤) : بيان علامات المؤشر الحادي والعشرون في القراءات الست

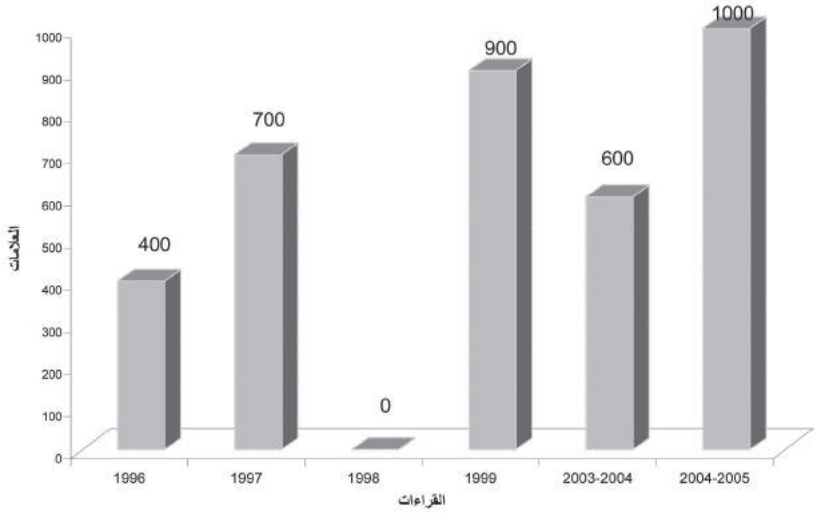

٢٢ . عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

طرأ تحسن على علامة هذا المؤشر (من ٨٩٣ إلى ١٠٠٠) علما أنه حتى الآن لا توجد سياسة موحدة في السجون المختلفة لاجراءات زيارة الأهالي .

٢٣ . عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الست بسبب كثرة المجالات التي يطلب فيها الرجوع إلى أجهزة الأمن .

٢٤ . عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات الخمس الأخيرة، بينما حصل في القراءة الأولى على علامة ٢٠٠ .

٢٥ . نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة وعدد حالات الفساد في السلطة التي تمت مقاضاتها

حصل هذا المؤشر على علامات متدنية في القراءات الست . كانت أدنى علامة حصل عليها هي (٣٧ علامة) في القراءة الخامسة . وهو مؤشر ذو دلالة لتقييم الناس للسلطة وخضوعها للمساءلة . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢٥) : بيان علامات المؤشر الخامس والعشرون في القراءات الست

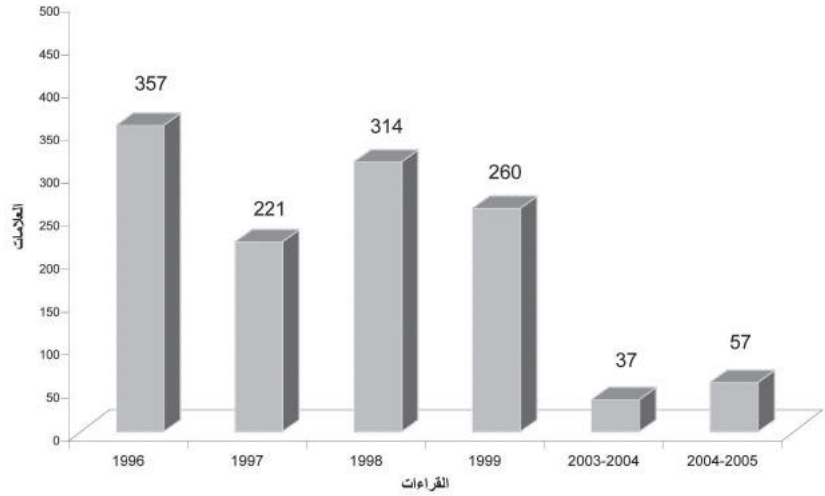

٢٦ . عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

حافظ هذا المؤشر على علامات مرتفعة في كافة القراءات، وهي تتحسن من قراءة إلى أخرى .

٢٧ . الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

تحسنت علامات هذا المؤشر بشكل مستمر خلال القراءات الست، مما يدل على شعور الناس بزوال حاجز الخوف ازاء السلطة تدريجيا . أنظر الشكل رقم ٢٦ .

شكل رقم (٢٦) : بيان علامات المؤشر االسابع والعشرون في القراءات الست

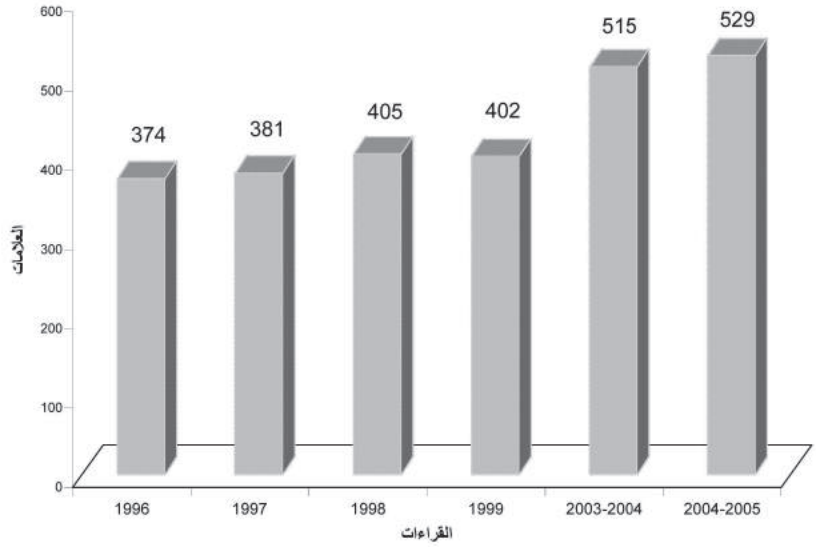

٢٨ . عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

بقيت علامات هذا المؤشر صفرا، فيما عدا علامة متدنية (٢٣١) حصل عليها هذا المؤشر في القراءة الثانية .

٢٩ . عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

ارتفع هذا المؤشر في القراءتين الخامسة والسادسة على الرغم من انخفاضه في القراءتين الثالثة والرابعة، لكن لم يتخط علامة (٥٠٠) . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٢٧): بيان علامات المؤشر التاسع والعشرون في القراءت الست

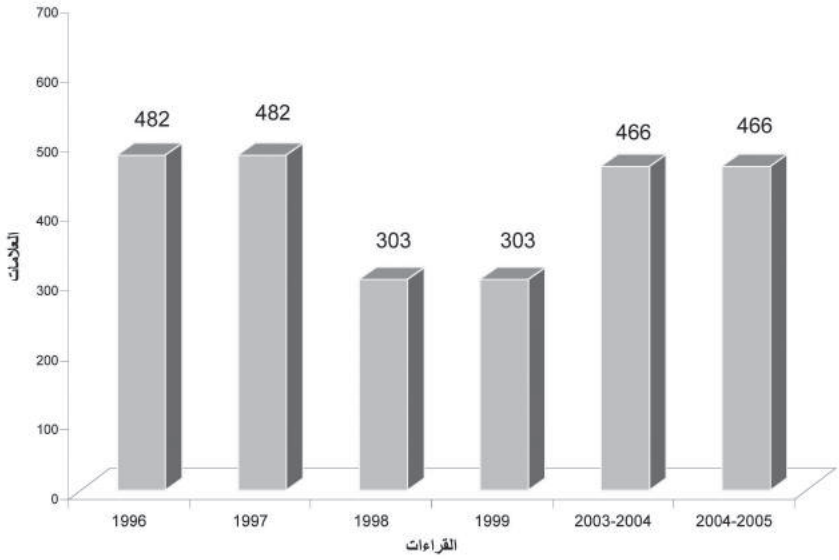

٣٠. السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

حازت علامات هذا المؤشر على علامات عالية في القراءات الست مع الارتفاع المطرد من قراءة إلى أخرى.

٣١. تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

تشير علامات هذا المؤشر إلى تحسن كبير في سياسة السلطة تجاه منظمات حقوق الانسان بالمقارنة مع العلامة في القراءة الأولى. أنظر الشكل التالي.

شكل (٢٨) : بيان علامات المؤشر الواحد والثلاثون في القراءات الست

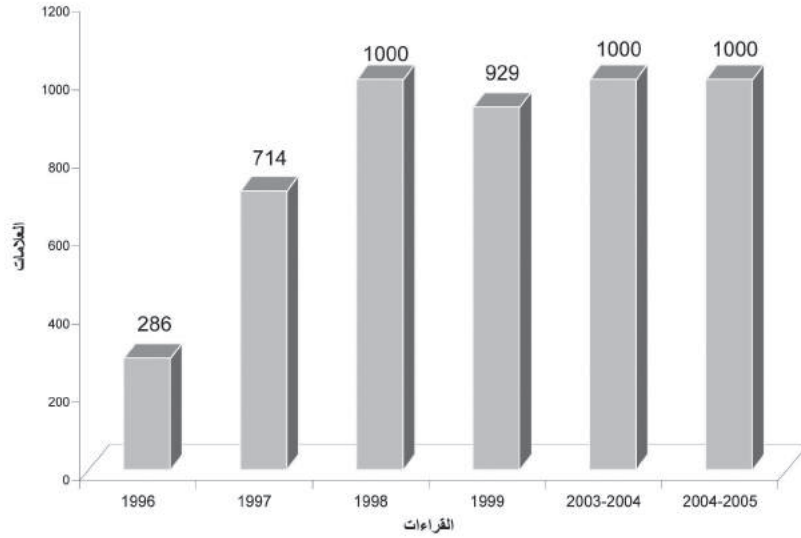

٣٢. عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة

رغم تراجع علامة هذا المؤشر في القراءة السادسة إلى (٨٠٠ نقطة) إلا أنها تبقى علامة مرتفعة. أنظر الشكل التالي.

شكل رقم (٢٩) : بيان علامات المؤشر الثاني والثلاثون في القراءات الست

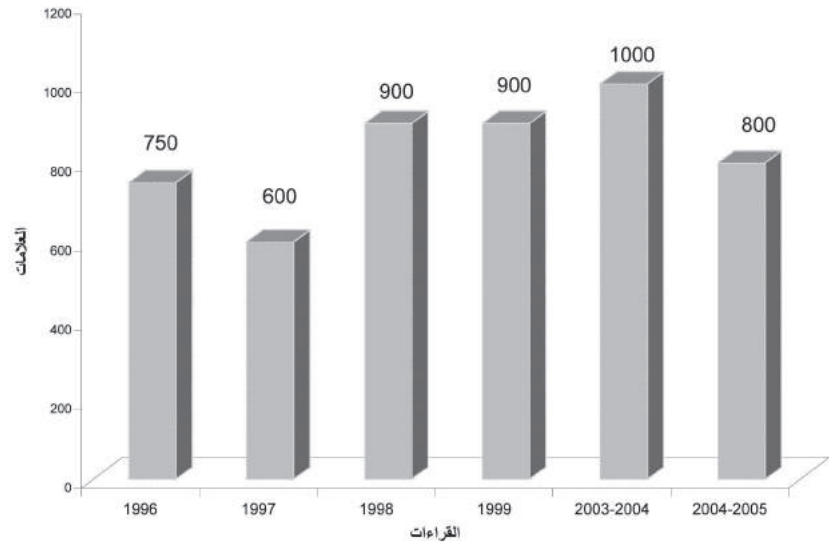

٣٣ . عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

حافظ هذا المؤشر على علامة مرتفعة فيما عدا القراءة الثانية .

٣٤ . عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية

ارتفعت علامة هذا المؤشر بشكل كبير في القراءة السادسة مقارنة مع القراءات السابقة، وجاء هذا الارتفاع نتيجة مصادقة الرئيس المؤقت (روحي فتوح) على عدد من القوانين التي كان الرئيس الراحل رافضا المصادقة عليها ونتيجة لاحترام الرئيس الجديد (محمود عباس) للقواعد الدستورية المنصوص عليها في القانون الأساسي فيما يتعلق بالآجال القانونية لإصدار القانون أو ردها للمجلس التشريعي . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٣٠) : بيان علامات المؤشر الرابع والثلاثون في القراءات الست

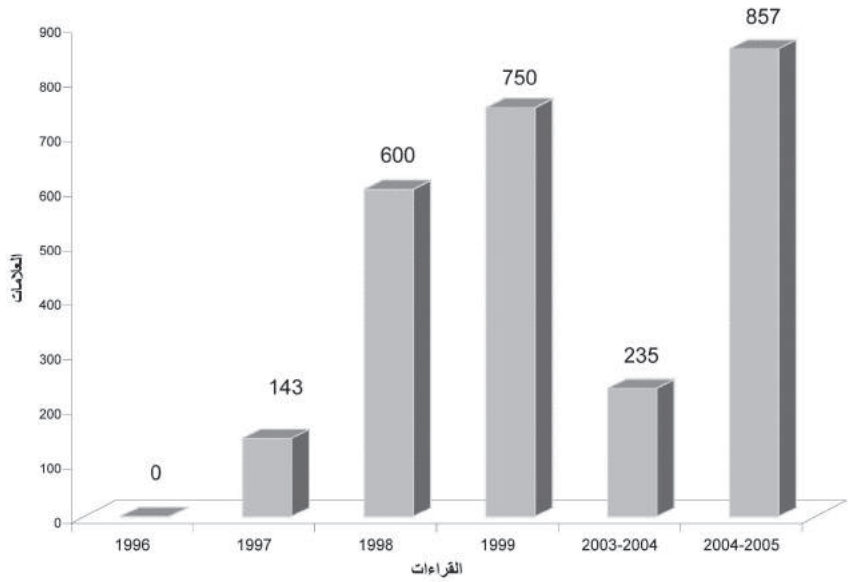

٣٥ . تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

طرأ ارتفاع على علامة هذا المؤشر في القراءة السادسة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة السابقة (٤٨٩ مقابل ٣٦٣)، في حين سجل أفضل علامة (٥٨٠) له في القراءة الثالثة التي تقيس تقييم الناس لوضع الديمقراطية عام ١٩٩٨ . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٣١) : بيان علامات المؤشر الخامس والثلاثون في القراءات الست

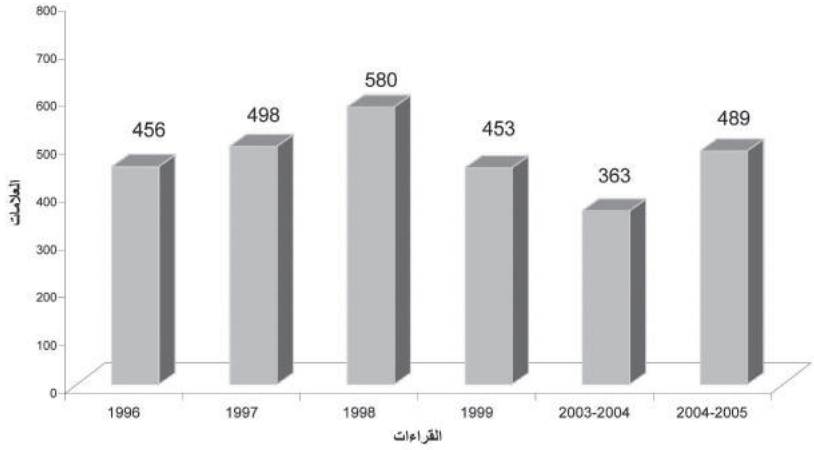

٣٦ . استخدام الواسطة في التوظيف

استمر هذا المؤشر بالتدني والانخفاض في القراءات الست وكانت أدنى علامة حصل عليها هذا المؤشر في القراءة السادسة التي تقيس تقييم الناس لاستخدام الواسطة في التوظيف لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، وتشير العلامات التي حصل عليها المؤشر إلى ازدياد ظاهرة الواسطة في التوظيف ، وتجعل من هذه الظاهرة ذات أولوية على جدول مقاومة الفساد .

٣٧ . تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

ارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة السادسة بالمقارنة مع العلامة التي حصل عليها في القراءة الخامسة . إلا أنها تبقى منخفضة مقارنة مع العلامات التي حصل عليها في القراءات الأربع الأولى ، ويمكن تفسير ذلك بأن النساء هن الأكثر تضررا في أوقات الكساد الاقتصادي وازدياد البطالة ومن الإغلاق للأراضي الفلسطينية . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٣٢) : بيان علامات المؤشر السابع والثلاثون في القراءات الست

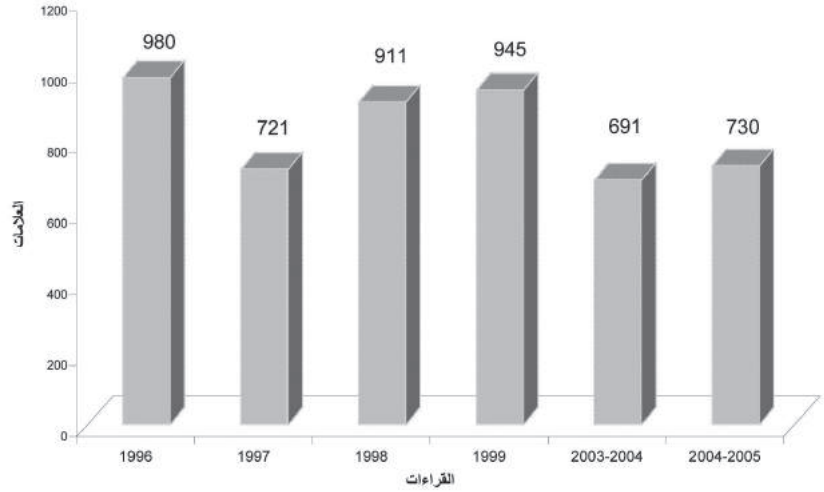

٣٨ . نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

استمرت علامات هذا المؤشر بالارتفاع في القراءات الأربع الأخيرة الا أنها لم تتخط علامة ال ٥٠٠ .

٣٩ . نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

استمرت علامات هذا المؤشر بالبقاء في مستوى دون المتوسط ولم تتجاوز في أحسن حالاتها علامة (٥١٣) في القراءتين الثالثة والرابعة .

٤٠ . تناسب أجور النساء والرجال

بقيت علامات هذا المؤشر مرتفعة خلال القراءات الست .

٤١ . نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية

ارتفعت علامة هذا المؤشر من (٨٤) في القراءة الخامسة وهي أدنى علامة حصل عليها إلى (٧٤٥) في القراءة السادسة وهي أعلى علامة حصل عليها هذا المؤشر في القراءات جميعها . أنظر الشكل التالي .

شكل رقم (٣٣) : بيان علامات المؤشر الواحد والاربعون في القراءات الست

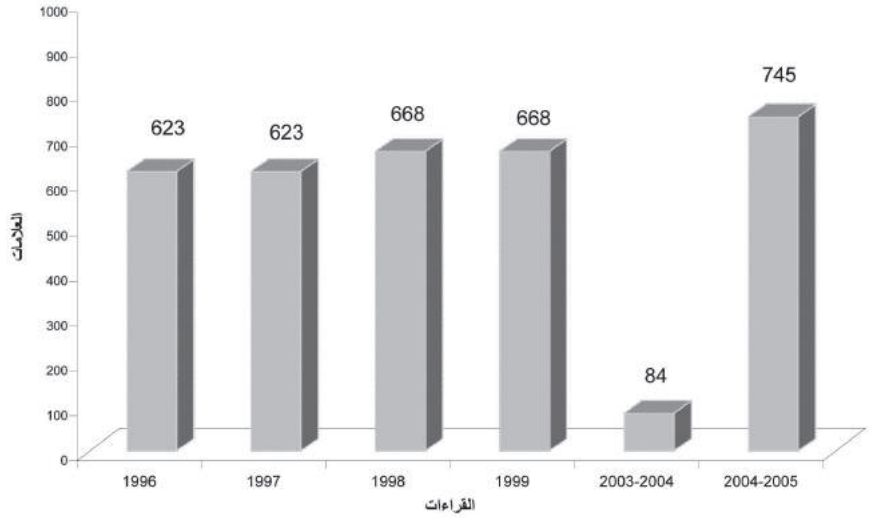

٤٢ . تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

ارتفعت علامات هذا المؤشر في القراءة السادسة (٥٠١) مقارنة مع القراءة الخامسة (٤٥٨) . وتم استحداث هذا المؤشر في القراءة الخامسة من ضمن التعديلات التي جرت على المقياس . ورغم ارتفاع علامة المؤشر في هذه القراءة الا أنها بقيت متدنية .

٤٣ . نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية

طرأ ارتفاع كبير على علامة هذا المؤشر في القراءة السادسة نتيجة إجراء السلطة الفلسطينية الانتخابات الرئاسية والمحلية في نهاية عام ٢٠٠٤ وفي عام ٢٠٠٥ . وحصل هذا المؤشر على علامة (٠) في القراءة الخامسة للمقياس لغياب الانتخابات العامة والمحلية في السنوات السابقة .

٤٤ . وجود دستور أو قانون أساسي ويضمن المساءلة

حافظ هذا المؤشر على نفس العلامة في القراءتين الاخيرتين (٧٥٠)، ويخصم ٢٥٠ نقطة منه مادام لا توجد آلية في الدستور لمساءلة الرئيس الذي يتمتع عمليا بصلاحيات واسعة في الشؤون الداخلية والخارجية .

٤٥ . خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

بقيت علامات هذا المؤشر على حالها وهي علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها أي مؤشر ، مما يدل على أن السلطة التنفيذية ما زالت لا تحترم أحكام القانون الأساسي فيما يتعلق بمبدأ فصل السلطات والمساواة بين المواطنين .

٤٦ . الميزانية ونسبة مصادرها الخارجية

انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة السادسة بمقدار ١٠٠ درجة عن العلامة التي حصل عليها في القراءة الخامسة . ما يدل على ازدياد اعتماد الموازنة العامة على المنح والمساعدات الدولية .

٤٧ . مطالبة الناس بإجراء إصلاحات سياسية

طرأ انخفاض على العلامة التي حصل عليها المؤشر في القراء ة السادسة مقارنة بالعلامة المنخفضة لهذا المؤشر في القراءة الخامسة (٦٥ مقابل ١٠٠) . ما يدل على ازدياد المطالبة الشعبية بإجراء الإصلاحات السياسية .

٤٨ . تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء إصلاحات سياسية

ارتفعت علامات هذا المؤشر بشكل كبير في القراءة السادسة التي تقيس تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات خلال عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ . ويبدو أن إجراء الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط كان عاملا مؤثرا بزيادة ثقة الناس بقدرة الحكومة .

٤٩ . أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الصحة والتعليم وشؤون اجتماعية أخرى مقارنة بالمصروفات الأمنية

انخفضت علامات هذا المؤشر في القراءة الأخيرة إلى علامة (١٩٦ مقارنة بـ ٢٦٤ في العام الماضي) وهي علامة متدنية جدا . ما يدل أن معدل الإنفاق على خدمات الشؤون الاجتماعية (التعليم والصحة والمرأة والأسرى والحالات الإنسانية) متدن مقارنة بالنفقات المخصصة لقطاع الأمن . مما يتطلب إعادة النظر في أوجه توزيع النفقات في الموازنة العامة واعتماد سياسات مالية أكثر فاعلية في تقديم الخدمات للمواطنين .

٥٠ . سيادة النظام والقانون والشعور بالأمان الشخصي

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر . ما يعني عدم وجود أمان شخصي على المستوى الفردي وعدم احترام النظام والقانون على المستوى العام .

(٣) مقارنة التصنيفات الثلاث في القراءات الست

يستعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات الثلاث للقراءات الستة . كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل ، فإن هذه المقارنة مبنية على أساس الأوزان الجديدة للمؤشرات ، ويجد القارىء تفصيلات إضافية حول الأوزان القديمة والجديدة في الملحق رقم (٣) .

التصنيف الأول (القطاعات)

تنقسم مؤشرات هذا التصنيف إلى قطاعين : المؤشرات الدالة على وسائل ، وتلك الدالة على ممارسات ، ويبدو الفرق بين الاثنين واضحا عند النظر إلى العلامات التي حازت عليها كل منها في القراءات الست ، حيث يتضح تدني علامات قطاع الممارسات لتتراوح بين (٣٣٩- ٤٤١) درجة ، وكانت أدنى علامة حصل عليها قطاع الممارسات هي في القراءة الخامسة . ويلاحظ أن علامات قطاع الوسائل بقيت في موقف جيد وارتفعت في القراءة الخامسة لتصل (١٢٤٥) وذلك ناتج عن نشر القانون الأساسي وتضمين القوانين قواعد قانونية تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان . أنظر جدول رقم (٨) وشكل رقم (٣٤) أدناه .

جدول رقم (٨) : علامات التصنيف الأول في القراءات الست

القراءة	قطاع الوسائل	قطاع الممارسات
الأولى ١٩٩٦	١٠٣٠*	٣٨٠
الثانية ١٩٩٧	٩١١	٣٥٩
الثالثة ١٩٩٨	٧٦٩	٤٤١
الرابعة ١٩٩٩	٨٧٨	٤٢٤
الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٢٤٥	٣٣٩
السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	١١٧٦	٤٣٥

* قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً، يرجى مراجعة ص٣٤ لمزيد من الإيضاح .

شكل رقم (٣٤) : مقارنة متوسط علامات القطاعات حسب التصنيف الأول في القراءات الست

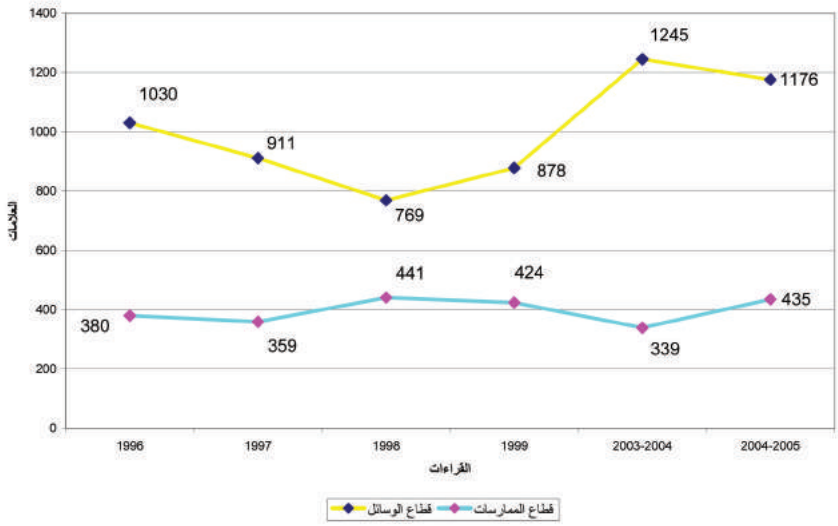

التصنيف الثاني (المجالات)

تظهر مقارنة علامات التصنيف الثاني في القراءات الست، أن علامتي المجالين السياسي والاجتماعي في القراءة الخامسة كانتا الأكثر تدنيا بالمقارنة مع كافة القراءات. وانخفض متوسط علامات المجال الاقتصادي إلى أدنى مستوى في القراءة السادسة (٤٠٢) مسجلا نسبة انخفاض ٢٨٪ عن القراءة الخامسة و٥٢٪ عن القراءة الرابعة. بقيت علامة المجال الاجتماعي متدنية في كافة القراءات، وربما يعود السبب في ذلك إلى الحصار والاغلاق خلال سنوات الانتفاضة الثانية. الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٣٥) أدناه يوضحان هذه الصورة.

جدول رقم (٩) : علامات التصنيف الثاني في القراءات الست

القراءة	المجال السياسي	المجال الاجتماعي	المجال الاقتصادي
الأولى ١٩٩٦	٥٩١	٤٥٦	٧٠٧
الثانية ١٩٩٧	٥١٢	٤٤٤	٧٠٧
الثالثة ١٩٩٨	٥٠٢	٤٢٠	٨٣٤
الرابعة ١٩٩٩	٥٤٦	٤٤٢	٨٣٤
الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	٤٤٩	٣٦٢	٥٥٨
السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٥٥٦	٤٣١	٤٠٢

شكل رقم (٣٥) : مقارنة متوسط علامات المجالات حسب التصنيف الثاني في القراءات الست

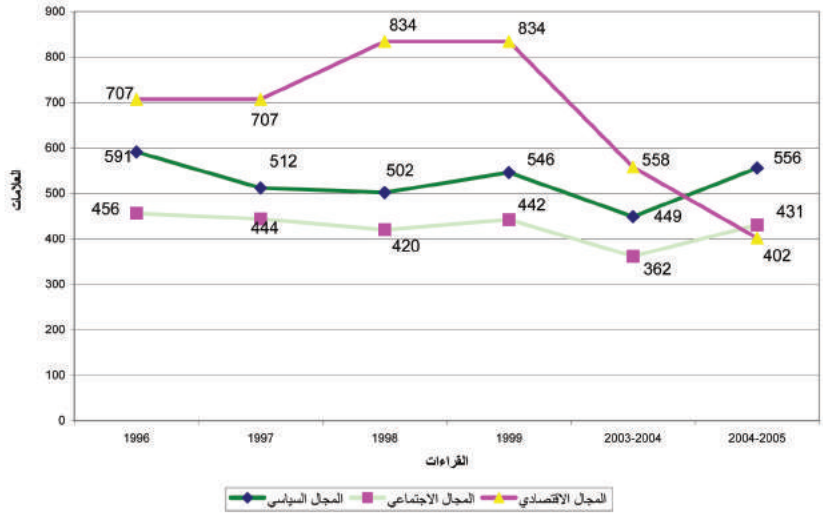

التصنيف المزدوج

يشير الجدول رقم (١٠) إلى ارتفاع العلامة التي حصلت عليها "الممارسات السياسية" إلى (٤٦١) في القراءة السادسة أي بارتفاع ١٢٥ درجة عن القراءة الخامسة، وهي المرة الأولى التي تتجاوز فيها "الممارسات السياسية" حد الأربعمائة درجة في جميع القراءات. انخفضت علامة "الممارسات الاجتماعية" إلى (٤٣١) أي بانخفاض ١٢٧ درجة، وارتفعت علامة "الممارسات الاقتصادية" مقارنة مع القراءة السابقة، الا أنها مازالت منخفضة جدا مقارنة مع القراءات الأربع الأولى حيث حصلت على علامة جيدة بلغت ٧٢٠ على الأقل في كل قراءة. وقد حافظت علامات الوسائل السياسية على علامة جيدة في كافة القراءات. الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٣٦) يوضحان صورة التطورات في القراءات الست.

جدول رقم (١٠) علامات التصنيف المزدوج في القراءات الست

القراءة للأعوام	وسائل سياسية	وسائل اجتماعية	وسائل اقتصادية	ممارسات سياسية	ممارسات اجتماعية	ممارسات اقتصادية
الأولى ١٩٩٦	١٤١٩*	٨٧١	٧٠١	٣٩٤	٢٧٢	٧٢٠
الثانية ١٩٩٧	١١١٠	٨٧١	٧٠١	٣٧٠	٢٥٤	٧٢٠
الثالثة ١٩٩٨	١٠٣٠	٧٠٧	٩٠٧	٣٧٦	٢٧٧	٧٢٣
الرابعة ١٩٩٩	١٠٤٠	٦٥٢	٩٠٧	٣٣٦	٤٢٩	٧٢٣
الخامسة ٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٢٤٤			٣٣٦	٥٥٨	٣٦٢
السادسة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٢٤٤			٤٦١	٤٣١	٤٠٢

شكل رقم (٣٦): مقارنة متوسط علامات المجالات المزدوجة حسب التصنيف المزدوج في القراءات الست

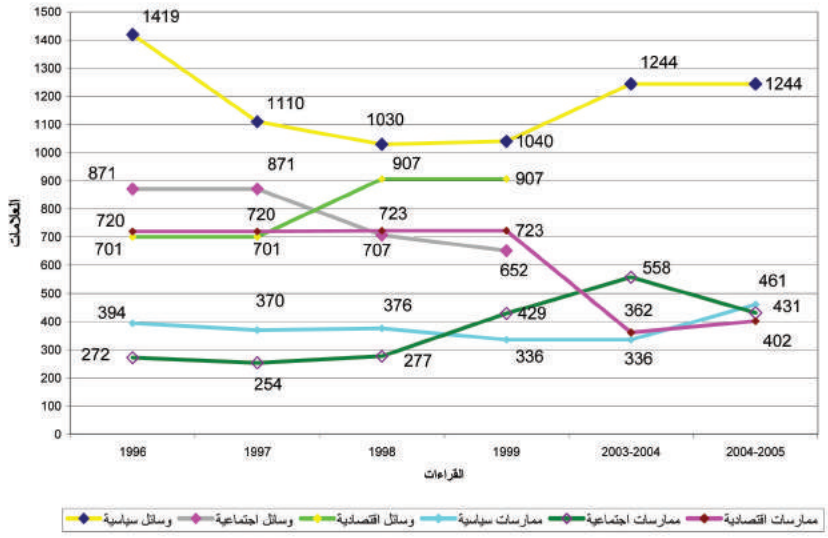

* قد تتجاوز العلامة الموزونة أو معدل العلامات الموزونة درجة الألف القصوى كما أشرنا سابقاً، يرجى مراجعة ص٣٤ لمزيد من الإيضاح.

التصنيف الثالث

تظهر مقارنة التصنيف الثالث في القراءات الست، أي حسب القيم، أن علامات كافة القيم ارتفعت في القراءة السادسة مقارنة بالقراءة الخامسة، وأن علامة "سيادة القانون" (٦٦٠) هي الأعلى حيث ارتفعت بشكل كبير مقارنة مع القراءة الخامسة (٥٣٢) وذلك بسبب ارتفاع علامة المؤشر الخاص بعدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة. كما أن العلامات التي حصل عليها "احترام الحريات المدنية والسياسية" ارتفعت الى حدود (٦٠٠) مقتربة من العلامة التي حصلت عليها في القراءة الأولى وكانت أدنى علامة لهذه القيمة في القراءة الخامسة. حافظت "حرية الصحافة والتعبير" على علامات متقاربة في القراءات الست. أما "المساواة والعدالة الاجتماعية" فما زالت علاماتها متدنية مقارنة بالقراءات الأربع الأولى. يظهر الجدول رقم (١١) والشكل رقم (٣٧) علامات القيم في القراءات الست.

جدول رقم (١١): علامات التصنيف الثالث في القراءات الست

القراءة للأعوام	الحريات المدنية والسياسية	حرية الصحافة	المساواة والعدالة الاجتماعية	سيادة القانون	وجود مؤسسات قوية	العلاقة الإدارية	القضاء والمجلس التشريعي
١٩٩٦	٦١٣	٦١٢	٥٨١			٣٨٨	٨٣٦
١٩٩٧	٥٨٦	٥٥٤	٥٨٠			٤٣٢	٢٨١
١٩٩٨	٤٦٣	٦٨٢	٥٩٧			٣٩٥	٣٩٠
١٩٩٨	٥١٧	٦٨٨	٦٠١			٣٩٧	٦١٥
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٤٤١	٦١١	٤٦٩	٥٣٢	٢٣٣		
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٥٩٣	٦١٦	٤٨٦	٦٦٠	٣٥٣		

شكل رقم (٣٧) : مقارنة متوسط لعلامات قيم مختارة من التصنيف الثالث في القراءات الست

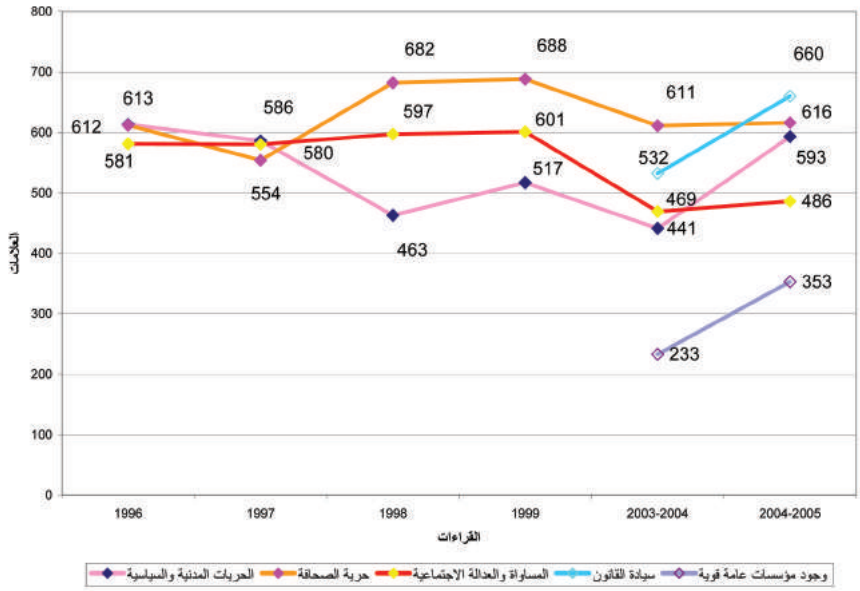

التوصـــيات

أذن الانتقال السلس للسلطة في فلسطين بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية بإحداث تحول إيجابي في النظام السياسي الفلسطيني نحو الديمقراطية. ومع ذلك، فإن علامة مقياس الديمقراطية في فلسطين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والتي لا تتعدى ٥٠٩ درجة من أصل ١٠٠٠ درجة ممكنة تشير إلى الصعوبات الجمة التي تعيق عملية التحول الديمقراطي في هذا البلد. صحيح أن هذه العلامة تشكل تحسنا في الأوضاع الفلسطينية مقارنة بالفترة السابقة (٤٣٠ درجة)، إلا أن هذا التقدم يعد بطيئا للغاية مقارنة بالتوقعات العالية التي صاحبت انتخاب الرئيس محمود عباس. كما أن علامة المقياس الراهنة لا تزال بعيدة عن العلامة التي حصلنا عليها في الفترة الأولى لقيام النظام السياسي الفلسطيني الراهن، أي فترة ١٩٩٦، ١٩٩٧، والتي كانت قد بلغت آنذاك ٥٦٣ درجة.

كان من أبرز علامات التحول الديمقراطي في فلسطين إجراء الانتخابات المحلية في معظم المجالس المحلية وإجراء الانتخابات الرئاسية خلال عام ٢٠٠٥، وقد صاحب هذه الخطوة إحداث تعديلات مهمة على النظام الانتخابي الفلسطيني ساهمت في فتح النظام السياسي لمشاركة حزبية أوسع في العملية الانتخابية. وقد عكس ارتفاع نسبة التقييم الايجابي لأوضاع الديمقراطية لدى الرأي العام وارتفاع نسبة التقييم الإيجابي لحرية الصحافة شعورا شعبيا متفائلا وتوقعات بمستقبل أفضل.

تشير المراجعة التفصيلية لنتائج المقياس للفترة الراهنة للعديد من الفجوات التي تدعو وتتطلب جهدا من المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية القادمين (بعد إجراء الانتخابات الثانية للمجلس التشريعي) لتعزيز عملية التحول الديمقراطي. ينبغي أن توضع القضايا والاستخلاصات التالية على رأس أولويات السلطة ومجلسها التشريعي الثاني:

١. إن هناك فجوة كبيرة بين تشريعات ونظم النظام السياسي وممارساته. إن السبب الرئيسي في انخفاض المقياس يعود أساساً للعلامات المنخفضة جداً التي حصلت عليها مؤشرات الممارسة فيما جاءت علامات الوسائل عالية جداً. لمعالجة هذا الخلل ينبغي الانتباه في المرحلة القادمة لتفعيل تلك الأدوات القادرة على ردم هذه الفجوة. فمثلاً، ينبغي تمكين المجلس التشريعي من أداء دوره الرقابي بشكل أكثر فاعلية، كما ينبغي بعث الحياة في ديوان الرقابة المالية والإدارية عن طريق تفعيل قانونه وعرض رئيسه على المجلس التشريعي للمصادقة عليه التزاما ببنود القانون الأساسي المعدل. بالرغم من التطورات الإيجابية الهامة على مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، فإن مؤسسة الرئاسة لا تزال مستمرة في خرق القانون الأساسي في تعاملها مع المجلس التشريعي

ورئاسة الوزراء. فمثلا، إن إصدار مرسوم رئاسي بتشكيل مجلس الأمن القومي يعد تعديا واضحا على الصلاحيات التشريعية للمجلس التشريعي من جهة وتعديا واضحا على الصلاحيات التنفيذية لمجلس الوزراء في مجال الأمن.

٢. رغم حصول تقدم بسيط في المجال الاجتماعي، فإن بعض الجوانب في طبيعة المجتمع الفلسطيني التقليدية قد تشكل معيقاً لعملية التحول الديمقراطي. رغم صعوبة التعامل مع هذه المشكلة على المدى القصير، فإن هناك حاجة ماسة للاهتمام بتلك الجوانب الاجتماعية، وخاصة تلك المتعلقة بما يلي:

- العمل من أجل بلورة نظام ضمان اجتماعي فعال وتجنيد الموارد المالية اللازمة له.
- الاهتمام ببرامج محو الأمية.
- الإسراع بإجراء الانتخابات للمجالس المحلية في المجالس المحلية المتبقية.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على إجراء انتخابات دورية لاختيار مسؤوليها الرئيسيين.
- مراقبة تطبيق نظام الخدمة المدنية ومحاربة آفة الواسطة في التعيينات.
- مراقبة وتنفيذ الأنظمة والإجراءات الكفيلة بعدم التمييز ضد المرأة في التوظيف والرواتب.

٣. يظهر المقياس أن أكثر نقاط النظام السياسي الفلسطيني ضعفاً هي تلك المتعلقة بوجود مؤسسات عامة قوية وفاعلة. إن وجود هذه المؤسسات الفاعلة هو شرط ضروري لأي عملية تحول ديمقراطي في فلسطين. إن مما لا شك فيه أن اعتماد النظام السياسي الفلسطيني خلال الفترة السابقة على قيادات تاريخية ذات إرث نضالي قد جعل من الممكن "شخصنة" النظام السياسي بحيث فقدت المؤسسات العامة مكانتها لحساب الشخص وجاء الولاء، وليس الأداء والمؤهلات، في المرتبة الأولى في التعيينات مما أضعف المؤسسات. لمواجهة هذا التحدي، ينبغي على السلطة الفلسطينية العمل على:

- الالتزام الأمين ببنود القانون الأساسي المعدل في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وخاصة تلك الضامنة للفصل بين السلطات. إن المطلوب هنا تحديدا هو مراجعة كافة القوانين التي سبقت صدور القانون الأساسي المعدل بهدف ضمان توافقها مع التعديل. إن القيام بهذا الجهد سيساهم في التقليل من حجم التدخل في صلاحيات السلطات الأساسية وخاصة تدخل مؤسسة الرئاسة في عمل المجلس التشريعي ومجلس الوزراء.

- ضمان وجود مساءلة برلمانية لكافة السلطات التنفيذية بهدف تعزيز مكانة المجلس التشريعي. إن هذا يتطلب العمل على إجراء انتخابات تشريعية دورية وعدم ربط العملية الديمقراطية بمصالح حزبية ضيقة كما حصل خلال عام ٢٠٠٥. ينبغي على المجلس التشريعي الجديد وضع ضوابط وشروط تمنع تكرار هذا السلوك في المستقبل.
- ضمان استقلال القضاء وعدم تدخل السلطة التنفيذية في التعيينات أو التنقلات داخل هذا الجهاز الحساس. كما يجب ضمان التنفيذ الفعال لقرارات المحاكم. لقد فشلت محاولات السلطة خلال عام ٢٠٠٥ في تقوية السلطة القضائية التي بقيت عرضة للتهميش وفاقدة للمصداقية. لهذا السبب لم تتمكن المحاكم من لعب دور إيجابي في العملية الانتخابية على المستوى المحلي حيث تم الاستهتار بقراراتها من كافة الأطراف السياسية بما فيها السلطة نفسها.
- رغم النجاح الكبير في تعديل قانون الانتخابات بشكل يسمح بالمزيد من التعددية السياسية والحزبية، فإن غياب قانون للأحزاب سيشكل عائقا أمام بروز نظام حزبي قوي مما سيضعف مكانة هذه المؤسسة في النظام السياسي.
- رغم الجهود المستمرة خلال عام ٢٠٠٥ لإدخال إصلاحات على قطاع الأمن، فإن الإنجازات بقيت محدودة ولم تتمكن السلطة بالتالي من السيطرة على الأجهزة الأمنية ولهذا فشلت في فرض النظام والقانون واستمرت شكوى المواطنين من فقدان الأمن والسلامة لهم ولعائلاتهم كما يشير المقياس لهذا العام. إن أي إصلاح مؤسسي لقطاع الأمن يجب أن يبدأ بسن قانون أساسي للأمن يكون متوافقا مع القانون الأساسي المعدل الذي يضمن سيطرة لمجلس الوزراء على كافة شؤون الأمن الداخلي والنظام والقانون كما يضمن مساءلة فعالة للمجلس التشريعي على كافة نشاطات الأجهزة الأمنية من خلال مساءلة وزارة الداخلية ورئاسة الوزراء.

ملحق رقم (١):

طرق احتساب المقياس الديمقراطي

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الأول	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة ×١٠٠٠ / ١٢٪ (نسبة مجتمع متقدم)
المؤشر الثاني	الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر، وتزيد العلامة ١٠٠ نقطة لكل تحقيق، تزيد العلامة ٢٥٠ نقطة لكل طرح حجب ثقة.
المؤشر الثالث	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين	القيمة لهذا المؤشر توزع كالآتي: ١٠٠٠ لحرية تشكيل الأحزاب. يتم تقديرها بناء على دراسة القانون الأساسي والقوانين الأخرى.
المؤشر الرابع	احترام حقوق الأقليات، حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين	يتم تقدير العلامة وفق نص القانون الأساسي.
المؤشر الخامس	التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة وينقص بما مقداره ١٠٠ نقطة لأية حالة إقالة أو تعيين بطريقة غير نظامية. ويزيد بما مقداره ١٠٠ نقطة لكل حالة تعيين بطريقة نظامية.
المؤشر السادس	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	١٠٠٠ نقطة للسماح بوجود محطات خاصة.
المؤشر السابع	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتزيد بما مقداره ١٠ نقاط لكل موقف. والأساس المستخدم هنا هو توقع ظهور موقف واحد على الأقل للمعارضة يوميا.

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الثامن	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	(نسبة الناس الذين يعتقدون أن الصحافة حرة ×١٠٠٠) + (نسبة الذين يعتقدون أنها بين بين × ٥٠٠)+ (نسبة الذين لا يعتقدون بأن الصحافة حرة × صفر) . ويتم الحصول على هذه النسبة من استطلاع الرأي العام .
المؤشر التاسع	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	تحتسب القيمة كالتالي نسبة الطعون من القرارات الكلية ×١٠٠٠ ٪١٠ وإذا كانت النسبة أكبر من ١٠٪ يعطى هذا المؤشر علامة ١٠٠٠ . إن هذه النسبة تعبير عن وعي الأفراد لحقوقهم وإذا كانت النسبة أكثر من ١٠٪ يعتبر المجتمع متقدما من هذه الناحية .
المؤشر العاشر	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين القسم الأول يتعلق بعدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، والقسم الثاني يتعلق بمدى تنفيذ الأحكام الصادرة، ويعطى لكل قسم من المؤشر ٥٠٠ نقطة على النحو التالي، القسم الأول : تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره صفر، وتزيد بما مقداره ٥ نقاط لكل قضية . والقسم الثاني : تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة، وينقص بما مقداره ٢٥٠ نقطة عن كل حكم يصدر عن محكمة العدل العليا ولم ينفذ .
المؤشر الحادي عشر	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	اعتبرنا أن النسبة المقبولة لأعضاء النقابات العمالية من قوة العمل هي ٢٠٪، وعليه تصبح قيمة هذا المؤشر . العلامة = نسبة المنتسبين للنقابات من قوة العمل ×١٠٠٠ ٪٢٠
المؤشر الثاني عشر	نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي : نسبة القوانين التي تنشر من القوانين المطروحة ×١٠٠٠ . إذا لم يتم طرح أي من القوانين يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة .
المؤشر الثالث عشر	التسرب من المدارس	العلامة تساوي ١٠٠٠(٥٪ – نسبة التسرب) ٪٥٠ إذا كانت نسبة التسرب ٥٪ أو أكثر فتكون العلامة صفرا .
المؤشر الرابع عشر	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	تحتسب العلامة كالتالي : نسبة المشتركين بصندوق تقاعد من العاملين ×١٠٠٠ .

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الخامس عشر	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	تحتسب العلامة كالتالي : (١) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الأمية . (٢) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق . (٣) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الأمية لكل من الرجال والنساء . (٤) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق لكل من الرجال والنساء . ١- تنقص علامة الأمية بما مقداره ٢٥ نقطة لكل ١٪ في نسبة الأمية . وعليه، تصبح العلامة المخصصة لنسبة الأمية صفرا إذا كانت نسبة الأمية ١٠٪ أو أعلى . ٢- اعتبرنا أن النسبة المعقولة لحملة البكالوريوس فما فوق من الأفراد فوق سن الثامنة عشرة هو ٢٠٪، وعليه، فإن العلامة لهذا المؤشر تعادل : ٢٥٠× نسبة حملة البكالوريوس فما فوق / ٢٠٪ ٣- العلامة تساوي (نسبة الأمية بين الرجال) ×٢٥٠ / نسبة الأمية بين النساء إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أقل منها بين النساء . أما إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أكبر منها بين النساء تصبح قيمة هذه العلامة كما يلي : العلامة تساوي (نسبة الأمية بين النساء) ×٢٥٠ / نسبة الأمية بين الرجال ٤- العلامة تساوي (نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء) ×٢٥٠ / نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أقل من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال . أما إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أكثر من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال تصبح العلامة : العلامة تساوي (نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال) ×٢٥٠ / نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء تجمع العلامات الأربعة للحصول على علامة المؤشر . أما نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث . تحتسب العلامة كالتالي : النسبة × ١٠٠٠ / ٥٠٪ (أي النسبة المثالية)
المؤشر السادس عشر	نسبة البطالة من قوة العمل	اعتبرت النسبة المقبولة للبطالة ٥٪ . وعليه تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي : بحيث تبدأ علامة هذا المؤشر بـ ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ٥٠ نقطة لكل ١٪ زيادة فوق الـ ٥٪ . إذا كانت نسبة البطالة أكثر من ٢٥٪ تصبح قيمة هذا المؤشر صفرا .

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر السابع عشر	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	تحتسب العلامة كالتالي : العلامة تساوي ١٠٠٠× نسبة الأفراد الذين يتمتعون بتأمين صحي .
المؤشر الثامن عشر	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة) .	العلامة تساوي ١٠٠٠ × ١ (إذا كانت كثافة السكن أكبر من واحد) كثافة السكن اعتبرت كثافة السكان المثالية شخصا لكل غرفة . أما إذا كانت كثافة السكان أقل من واحد للغرفة تصبح العلامة ١٠٠٠ .
المؤشر التاسع عشر	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني .	٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات العامة في موعدها القانوني ، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها . ٥٠٠ علامة في حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها القانوني ، والعلامة صفر في حال عدم إجراءها .
المؤشر العشرون	عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ١٠ نقاط لكل حالة اعتقال دون محاكمة أو لائحة اتهام . وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا عند وبعد ١٠٠ حالة .
المؤشر الواحد والعشرون	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة . وتنقص قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل حالة أي أنه تصبح علامته صفرا بعد خمس حالات .
المؤشر الثاني والعشرون	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين .	المتعارف عليه دوليا هو زيارة واحدة في الأسبوع ، وبسبب عدم وجود نظام موحد في السجون الفلسطينية فيؤخذ معدل عدد الزيارات في الشهر ، وتحتسب العلامة كالتالي : معدل عدد الزيارات في الشهر × ١٠٠٠ ٤
المؤشر الثالث والعشرون	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة إذا كان هناك صفر من المجالات ، وتنقص قيمته بما مقداره : ١٠٠ نقطة لوجود مجال واحد ، ٣٠٠ نقطة لوجود مجالين ، و٦٠٠ نقطة لوجود ثلاثة مجالات ، ١٠٠٠ نقطة لوجود أربعة مجالات فأكثر .
المؤشر الرابع والعشرون	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة . وتنقص كلها لكل حالة وفاة ناتجة عن التعذيب خلال فترة المراقبة ، وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا . وتنقص العلامة ١٠٠ نقطة لكل حالة تعذيب ، ويقسم ما تبقى إلى النصف في حالة تبين أن هناك حجبا متعمدا للمعلومات .

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الخامس والعشرون	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها	يتم اعطاء ٥٠٠ علامة لكل بند ويتم احتساب بنود المؤشر كالتالي: أولا: يتم الحصول على علامة المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: العلامة= (ج)×٥٠٠ + (ب)× ٢٥٠ + (أ) × صفر. (أ) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، (ب) نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة إلى حد ما، (ج) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة. ثانيا: البند الثاني العلامة تساوي (عدد الحالات التي تم مقاضاتها × ٥٠٠ عدد الحالات الكلي ويأخذ هذا البند قيمة ٥٠٠ في حال عدم وجود حالات. ويأخذ هذا المتغير علامة صفر في حال غياب المعلومات في هذا المجال أو عدم توفيرها من سجلات هيئة الرقابة العامة.
المؤشر السادس والعشرون	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	علامة هذا المؤشر تساوي نسبة جوازات السفر الممنوحة إلى عدد الطلبات الكلية × ١٠٠٠
المؤشر السابع والعشرون	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع الرأي العام (أ) نسبة الذين يعتقدون بأنه بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ب) نسبة الذين يعتقدون بأنه ليس بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، (ج) نسبة الذين لا رأي لهم. وتحتسب علامة المؤشر كما يلي: العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٥٠٠× ج)
المؤشر الثامن والعشرون	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة إذا تم ترخيص جميع الأحزاب التي تقدمت بطلبات. وإذا كان غير ذلك يتم حساب علامة هذا المؤشر كما يلي: عدد الأحزاب التي تم ترخيصها خلال فترة المراقبة × ١٠٠٠ مجموع عدد الأحزاب المتقدمة بطلبات ترخيص وغير مرخصة كما أن هذا المؤشر تراكمي، أي أن الطلبات المقدمة تحتسب في كل فترة مراقبة بغض النظر عن أقدميتها ما لم ترد أو يحسم أمرها بطريقة قانونية.
المؤشر التاسع والعشرون	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	(نسبة الصحف المعارضة من المجموع الكلي للصحف) ×٧٠٠ ٥٠٪ وبالنسبة إلى المجلات فإنها تأخذ قيمة ٣٠٠ في المعادلة السابقة وتجمع إليها، وذلك بعد تقسيم المؤشر إلى قسمين حيث أعطيت علامة ٧٠٠ للصحف و ٣٠٠ للمجلات، وذلك على افتراض أن نسبة الجمهور المؤيد للمعارضة يعادل نحو ٣٠٪ من المجموع العام وعلى افتراض أن توزيع صحف المعارضة أدنى بكثير من توزيع الصحف غير المعارضة.
المؤشر الثلاثون	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص هذه العلامة بما مقداره ٥٠ نقطة لكل مطبوعة تمنع من الدخول لمناطق السلطة لأسباب سياسية أو أيديولوجية.

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الواحد والثلاثون	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي : يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة في حال عدم تعرض أي من مؤسسات حقوق الإنسان إلى مضايقات . تنقص العلامة بما مقداره ٢٠ نقطة عند تعرض كل ١٪ من المؤسسات لمضايقات . وتصبح العلامة صفرا إذا ما تعرضت ٥٠٪ أو أكثر من المؤسسات إلى مضايقات .
المؤشر الثاني والثلاثون	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة . تنقص العلامة بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل فعالية تمنع أو يتم قمعها .
المؤشر الثالث والثلاثون	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص ٢٠٠ لكل كتاب أو مجلة تمنع من الصدور في مناطق السلطة .
المؤشر الرابع والثلاثون	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	نسبة القوانين التي أقرها أو اعترض عليها رئيس السلطة ×١٠٠٠ .
المؤشر الخامس والثلاثون	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام : (أ) جيد جدا ، (ب) جيد ، (ج) لا سيء ولا جيد ، (د) سيء ، (هـ) سيء جدا . ويتم احتساب العلامة كالتالي : العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ)
المؤشر السادس والثلاثون	استخدام الواسطة في التوظيف	تحتسب قيمة هذا المؤشر كالتالي : نسبة الذين لا يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة ×١٠٠٠ . ويتم الحصول على نسبة الذين يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة بموجب استطلاع للرأي .

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر السابع والثلاثون	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	العلامة تساوي $\frac{١٠٠٠ \times ن}{ر}$ إذا كانت ن أقل من ر العلامة تساوي $\frac{١٠٠٠ \times ر}{ن}$ إذا كانت ن أكبر من ر ن تساوي نسبة البطالة بين النساء . ر تساوي نسبة البطالة بين الرجال .
المؤشر الثامن والثلاثون	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	اعتبرت النسبة المقبولة لمشاركة النساء في قوة العمل ٣٠٪ ، وعليه يتم حساب علامة هذا المتغير كالآتي : العلامة تساوي $\frac{\text{نسبة النساء في قوة العمل} \times ١٠٠٠}{٣٠٪}$
المؤشر التاسع والثلاثون	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	العلامة تساوي $\frac{٥٠٠ \times (\text{النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في الوزارات})}{٥٠٪}$ + $\frac{(٥٠٠ \times \text{النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية})}{٥٠٪}$
المؤشر الأربعون	تناسب أجور النساء والرجال	$\frac{\text{معدل أجور النساء} \times ١٠٠٠}{\text{معدل أجور الرجال}}$
المؤشر الواحد والأربعون	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	نسبة الأحزاب التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ×٥٠٠ نسبة المنظمات غير الحكومية التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها ×٥٠٠
المؤشر الثاني والأربعون	تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة	يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام : (أ) جيد جدا ، (ب) جيد ، (ج) لا سيء ولا جيد ، (د) سيء ، (هـ) سيء جدا . ويتم احتساب العلامة لكل مؤسسة كالتالي : العلامة تساوي (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ) وهذا المؤشر يتعلق بعمل خمسة مؤسسات ، ويتم احتساب العلامة للمؤشر بايجاد متوسط العلامات الخمسة
المؤشر الثالث والأربعون	نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية	يحصل هذا المؤشر على العلامة ١٠٠٠ في حال كانت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية ٥٠٪ ، وينخفض المؤشر ٢٠ علامة لكل ١٪ تنقص من نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات . ويكون محكوما بالمعادلة التالية : $١[١-(\frac{ن}{٠,٥}-١)-١]$ ن تساوي نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية .

الرقم	العنوان	طريقة احتساب المؤشر
المؤشر الرابع والأربعون	وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المسائلة	في حال وجود قانون يتم احتساب ٥٠٠ نقطة، وفي حالة عدم وجوده يتم احتساب العلامة صفر. ويتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حالة وجود مساءلة لرئيس الحكومة، كما يتم احتساب العلامة ٢٥٠ في حال وجود مساءلة لرئيس السلطة
المؤشر الخامس والأربعون	خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية	كل خرق من الرئيس أو الحكومة للدستور أو القانون الأساسي ينقص المؤشر ٢٥٠ علامة.
المؤشر السادس والأربعون	موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية	سيتم احتساب هذا المؤشر بإعطائه قيمة ١٠٠٠ نقطة وتكون قيمته صفر إذا كانت النسبة ٥٠٪ فأكثر. وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠٪ تقل عن ٥٠٪
المؤشر السابع والأربعون	مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية	١٠٠٠ × (١- نسبة الذين يؤيدون إجراء الإصلاح) بحيث يخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠٪ من عدد المطالبين
المؤشر الثامن والأربعون	تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية	يتم حساب قيمة هذا المؤشر كما يلي : ١٠٠٠ × القيمة المستقاة من السؤال المتعلق بتقييم قدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات . ويخسر المؤشر ١٠٠ نقطة لكل ١٠٪ يعتقدون أن الحكومة لم تنجح في تطبيق برنامج الإصلاح
المؤشر التاسع والأربعون	أوجه صرف الميزانية ومعدل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية	مصروفات الأمن / الميزانية × ١٠٠٪ : مصروفات الخدمات الاجتماعية/ الميزانية ×١٠٠٪ وتكون النسبة المقبولة هي ١ : ٩ حسب المعدل التقريبي العالمي. تكون قيمة المؤشر ١٠٠٠ إذا كانت النسبة ١ : ٩ وتكون صفرا إذا أصبحت ٩ : ٩ أو تجاوزت هذه النسبة وبهذا تخسر ١٢ نقطة لكل ١ : ٠ إضافية في التناسب
المؤشر الخمسون	سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي	يبدأ هذا المؤشر ب ١٠٠٠ نقطة وينخفض ٢٠٠ نقطة لكل ١٠٪ من المواطنين لا يشعرون بالأمن الشخصي. سيأخذ قيمة صفر في حالة أن ٥٠٪ من المواطنين فما فوق لا يشعرون بالأمن الشخصي

ملحق رقم (٢):

نتائج مؤشرات مقياس الديمقراطية في فلسطين
لعام ٢٠٠٤- ٢٠٠٥

المؤشر الأول: نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة

النتيجة: بلغت نسبة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة من مجموع الإنفاق الكلي للأسرة ٨,٧٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٥

العلامة: ٧٢٥ نقطة

المؤشر الثاني: الرقابة البرلمانية: عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية

النتيجة: طرح الثقة١ ، الأسئلة التي نوقشت ٦٨ ، الاستجواب ٠ ، التحقيقات ٦

المصدر: النشرات المختصة بشؤون المجلس التشريعي، دائرة مقرر عام المجلس التشريعي

العلامة: ٨٥٠ نقطة

المؤشر الثالث: حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين

النتيجة: بسبب غياب قانون للأحزاب يبقى النص في القانون الأساسي قابلا لأكثر من تأويل. ولهذا السبب، ولعدم وجود قانون احزاب، يحسم من علامة المؤشر ٥٠٠ نقطة

تنص المادة (٢٦) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي:
"للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفرادا وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: أ- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون. . " .

المصدر: القانون الأساسي

العلامة: ٥٠٠ نقطة

المؤشر الرابع: احترام حقوق الأقليات حسب القانون الأساسي وغيره من القوانين

النتيجة: النص واضح ضد التمييز

تنص المادة (٩) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على ما يلي :
" الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة ."
المصدر : القانون الأساسي
العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الخامس : التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي حسب معايير متعارف عليها

النتيجة : كافة المصادر أفادت بعدم وجود معايير مكتوبة وواضحة للتعيينات في الجهاز القضائي .
المصدر : مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل، نقابة المحامين، اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ٢٠٠٤
العلامة : صفر

المؤشر السادس : إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية

النتيجة : قُدم لوزارة الإعلام خلال العام ٢٠٠٤ طلب واحد لترخيص محطة تلفزيون محلية وست طلبات لترخيص إذاعات وحصلت جميعها على ترخيص . وبالنسبة للنشاطات الثقافية، لا توجد هناك سياسة تمنع النشاطات الثقافية بمختلف أنواعها . الجدير بالذكر أنه صدر قرار عن مجلس الوزراء في شهر تشرين الثاني بتوقيف إصدار التراخيص المتعلقة بإنشاء محطات تلفزيون وإذاعات، حتى تقوم المحطات المذكورة بتصويب أوضاعها .
المصدر : وزارة الإعلام
العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر السابع : عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية

النتيجة : لا يوجد إحصائية معينة . لكن منذ بدء الانتفاضة في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ وقوى المعارضة تنشر مواقفها في الصحف المحلية بشكل شبه يومي .
المصدر : وسائل الإعلام المختلفة
العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثامن : تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
العلامة : ٤٠٩ نقطة

المؤشر التاسع : عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات

النتيجة : عدد القرارات : ٥٥٥٤

عدد الطعون : ١١٣

المصدر : تمت مراجعة ٢١ بلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة تم اختيارها عشوائيا، استجاب منها ٢٠ بلدية

العلامة : ٢٠٣ نقطة

المؤشر العاشر : عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، ومدى تنفيذ الأحكام الصادرة

النتيجة : بلغت القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا ١٠١ قضية. إلا أن العديد من المؤسسات الفلسطينية الرسمية بشقيها المدني والأمني واصلت رفض تنفيذ بعض قرارات محكمة العدل العليا وغيرها من المحاكم، ومن هذه القرارات التي لم تنفذ:

١. استمرار اعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات والعميد فؤاد الشوبكي بالرغم من صدور قرار من محكمة العدل العليا بالإفراج عنهما.

٢. قرار محكمة العدل العليا برام الله الصادر بتاريخ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٣ القاضي بإلغاء قرار وكيل وزارة الأوقاف بفصل المواطن محمود العبادي من وظيفته كمؤذن في مسجد الفارعة.

المصدر : مكتب النائب العام، تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ٢٠٠٤.

العلامة : ٥٠٠ نقطة

المؤشر الحادي عشر : نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل

النتيجة : أشارت النتائج إلى أن ٤ , ٣١٪ من العاملين ينتسبون إلى نقابات عمالية.

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٥

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثاني عشر : نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع

النتيجة : نشر مشروع الانتخابات المعدل في العام ٢٠٠٥ من خلال الصحف المحلية، في حين لم ينشر ٣٤ مشروع قانون، شملت مشاريع قوانين أقرها المجلس التشريعي وأحالها إلى الرئيس، ومشاريع قوانين أقرها المجلس التشريعي بالمناقشة الأولى، ومشاريع قوانين أقرها المجلس بالمناقشة العامة، ومشاريع قوانين تلقاها المجلس ولم يبدأ بمناقشتها

المصدر : المجلس التشريعي- الدائرة الإعلامية
العلامة : ٢٩ نقطة

المؤشر الثالث عشر : التسرب من المدارس

النتيجة : بلغت نسبة التسرب من المدارس ١ , ١٪
المصدر : وزارة التربية والتعليم العالي، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٤
العلامة : ٨٠٠ نقطة

المؤشر الرابع عشر : نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة

النتيجة : تم التعامل مع هذا المؤشر كما تم التعامل معه في النسخة الأولى من المؤشر الأول حيث تم احتساب موظفي القطاع العام وموظفي الجامعات والمنظمات الأهلية والدولية، وغيرها من المؤسسات التي توفر الضمان الاجتماعي للعاملين فيها .
المصدر : جميل هلال ومجدي المالكي : التكافل الاجتماعي غير الرسمي في الضفة الغربية والقطاع، ماس، ونشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
العلامة : ٤٤٠ نقطة

المؤشر الخامس عشر : نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث

النتيجة : بلغت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين الذكور (من عمر ١٥ عاما فما فوق) ٩٦ , ٧٪ وبلغت النسبة بين الإناث ٨٧ , ٤٪، عدد الخريجين ذكور ٩ , ٤٪، عدد الخريجين اناث ٤ , ٧٪ .
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في فلسطين، ٢٠٠٤ .
العلامة : ٤٢٥ نقطة

المؤشر السادس عشر : نسبة البطالة من قوة العمل

النتيجة : بلغت نسبة البطالة في قوة العمل ٢٥ , ٦٪
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٤ .
العلامة : صفر

المؤشر السابع عشر : نسبة الأفراد المؤمنين صحيا

النتيجة : بلغت نسبة الأفراد (١٨ سنة فما فوق) المؤمنين صحيا ٧٦ , ١٪
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤ .
العلامة : ٧٦١ نقطة

المؤشر الثامن عشر : كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)

النتيجة : بلغت كثافة السكن ٢ شخص للغرفة الواحدة للعام ٢٠٠٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٥ .

العلامة : ٥٠٠نقطة

المؤشر التاسع عشر : إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني

النتيجة : جرت الانتخابات الرئاسية في الموعد المحدد لها من قبل الرئيس المؤقت روحي فتوح في ٩/ ١/ ٢٠٠٥ ، في حين تم تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر اجراؤها في ١٧/ ٧/ ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦ . وجرت المرحلتين الأولى والثانية والثالثة من الانتخابات المحلية .

المصدر : لجنة الانتخابات المركزية، اللجنة العليا للإنتخابات المحلية

العلامة : ٧٥٠

المؤشر العشرون : عدد المعتقلين دون محاكمة أو لائحة اتهام

النتيجة : بلغ عدد المعتقلين في عام ٢٠٠٤ بشكل تعسفي ودون تقديمهم لمحكمة ٢١٦ مواطنا .

المصدر : تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٤ .

العلامة : صفر

المؤشر الواحد والعشرون : عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة

النتيجة : تم إلغاء محكمة أمن الدولة، ولم توثق المراكز الحقوقية أي حالة لانعقاد المحكمة . وجه الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٥ رسالة لوزير العدل يطلب منه إعادة محاكمة كل المتهمين الذين صدرت بحقهم أحكام من محكمة أمن الدولة أمام محاكم نظامية .

المصدر : تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٤ ، التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ٢٠٠٤ .

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثاني والعشرون : عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين

النتيجة : عدد الزيارات المسموح بها ومواعيدها ليس موحدا أو محددا مركزيا، إذ يختلف من سجن إلى آخر . الحد الأدنى هو مرة واحدة كل أسبوعين، والأقصى رسميا مرتين في الأسبوع، ومدة الزيارة تتراوح بين نصف ساعة إلى "غير محددة" ، وتمنع عن البعض وتسمح بشكل إضافي لآخرين، كما أن هناك تحديدا لعدد

الزوار في بعض السجون (٤-٥ أشخاص) في حين غير محدد عدد الزوار في سجون أخرى .

هناك مزاجية فيما يتعلق بتوفير المعلومات بخصوص الزيارات .

المصدر : مدراء سجون، ومسؤولون في أجهزة أمنية أخرى

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثالث والعشرون : عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن

النتيجة : تبين أن على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في العديد من المجالات، مثل ترخيص الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الأهلية .

المصدر : مكاتب وزارة الداخلية في الضفة والقطاع، الدليل الفلسطيني للتراخيص والتصاريح والأذونات، أمان، ٢٠٠٥ .

العلامة : صفر

المؤشر الرابع والعشرون : عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات

النتيجة : تم التبليغ عن ١١٦ حالة تعذيب وسوء معاملة، كما بلغ عن حالة وفاة لأحد الموقوفين، كما قتل ٦ معتقلين لدى الأجهزة الأمنية على أيدي مجموعة من المسلحين .

المصدر : تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٤ .

العلامة : صفر

المؤشر الخامس والعشرون : نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، وعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها

النتيجة : وفق استطلاع الرأي رقم ١٨ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول ٢٠٠٥ ، ٨٦٪ يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما ٨,٧٪ لا يعتقدون بوجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) ٥,٣٪ .

أما بالنسبة لعدد حالات الفساد التي تمت مقاضاتها فبلغت صفر

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .

العلامة : ٥٧ نقطة

المؤشر السادس والعشرون : عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات

النتيجة : عدد الجوازات الممنوحة خلال عام ٢٠٠٤ هي ١٦٦٤٣٩ . عدد الطلبات المقدمة حسب نفس المصادر ولنفس الفترة : ١٦٦٤٣٩ .

المصدر: وزارة الداخلية – الإدارة العامة للجوازات، رام الله.
العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر السابع والعشرون: الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف

النتيجة: بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية دون خوف ٥١,٣٪، والذين قدروا أن الناس لا تستطيع انتقاد السلطة دون خوف ٤٥,٥٪، والذين لا رأي لهم ٣,٢٪
المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي رقم ١٦ حزيران ٢٠٠٥.
العلامة: ٥٢٩ نقطة

المؤشر الثامن والعشرون: عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات

النتيجة: وزارة الداخلية لا تستقبل طلبات تشكيل أحزاب جديدة بسبب عدم إقرار قانون الأحزاب من قبل المجلس التشريعي
المصدر: وزارة الداخلية
العلامة: صفر

المؤشر التاسع والعشرون: عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات

النتيجة: هناك عشرات الصحف والمجلات التي تحمل تراخيص في مناطق الضفة والقطاع بعضها صدر وتوقف عن الصدور وما زال يحمل تصريح الصدور من وزارة الإعلام وبعض هذه الصحف والمجلات توزع على نطاق محدود. أما الصحف التي توزع يوميا وأسبوعيا بشكل يغطي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة منها ثلاثة صحف يومية هي القدس والأيام والحياة الجديدة، وصحيفة أسبوعية معارضة هي الرسالة.
المصدر: المكتبات، مراكز توزيع الصحف في المدن
العلامة: ٤٦٦ نقطة

المؤشر الثلاثون: السماح بإدخال مطبوعات من الخارج

النتيجة: لا توجد أية قيود على إدخال أي مطبوعة ترد من الخارج باستثناء المطبوعات التي تتنافى مع الحياء العام، فالسلطة الفلسطينية لا تمانع بإدخال المطبوعات. ولكن بعض العقبات تضعها سلطات الاحتلال.
المصدر: وزارة الإعلام، المكتبات
العلامة: ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الواحد والثلاثون : تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة

النتيجة : لم تقدم أي شكوى من مؤسسات حقوق الإنسان للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن تفيد بتعرضها لضغوط أو مضايقات من السلطة الفلسطينية .

المصدر : الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الثاني والثلاثون : عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة

النتيجة : سجلت حالة منع قمع لمظاهرة في مدينة نابلس توفي أحد المحتجين برصاص أحد أفراد الشرطة بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠٠٤ .

المصدر : التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ٢٠٠٤ .

العلامة : ٨٠٠ نقطة

المؤشر الثالث والثلاثون : عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية

النتيجة : لم يسجل أي حالة خلال الفترة المقصودة .

المصدر : وزارة الاعلام .

العلامة : ١٠٠٠ نقطة

المؤشر الرابع والثلاثون : القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية

النتيجة : أقر المجلس التشريعي ٢١ قانونا خلال العام ٢٠٠٤ وحتى نهاية حزيران ٢٠٠٥ صادق الرئيس على ١٨ قانون منها .

المصدر : المجلس التشريعي الفلسطيني

العلامة : ٨٥٧ نقطة

المؤشر الخامس والثلاثون : تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد

النتيجة : أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ١٨ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن الناس يقيمون الوضع الديمقراطي في البلاد كما يلي : فقد منح ٩ , ٢٪ علامة جيد جدا ، و٧ , ٣١٪ علامة جيد ، وقيم ١ , ٢٨٪ بأنها ليست جيدة وليست سيئة ، في حين أعطى ٢٢٪ علامة سيء ، و٣ , ١٤٪ علامة سيء جدا ، و١ , ١٪ لا أعرف

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
العلامة : ٤٨٩ نقطة

المؤشر السادس والثلاثون : استخدام الواسطة في التوظيف

النتيجة: أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم ١٦ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى: أن ٨٠,٥٪ من المستجوبين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ١٤٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ١,٨٪ أنها "تتم دون واسطة"، و٣٪ قال أنه لا يوجد "لديه تجربة يعرف عنها"، ٠,٧٪ لا أعرف.

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
العلامة : ٤٨ نقطة

المؤشر السابع والثلاثون : تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء

النتيجة : بلغت نسبة البطالة بين الذكور في الأراضي الفلسطينية (١٥ سنة فما فوق) ٢٧٪، وبين الإناث ١٩,٧٪.

المصدر : وزارة شؤون المرأة، الجهاز المركزي للإحصاء.
العلامة : ٧٣٠نقطة

المؤشر الثامن والثلاثون : نسبة مشاركة النساء في قوة العمل

النتيجة : بلغت نسبة النساء من قوة العمل ١٤,٦٪.

المصدر : المراقب الاقتصادي والاجتماعي ــ الربع الأول، ماس ٢٠٠٥.
العلامة : ٤٨٧ نقطة

المؤشر التاسع والثلاثون : نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية

النتيجة : أ- الوزارات : نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المؤسسات الحكومية ١٤,٦٪.

ب- الجمعيات والمنظمات الأهلية : نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية ٣٢٪

المصدر : وزارة شؤون المرأة، نتائج مسح بالعينة على المؤسسات الخاصة أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
العلامة : ٤٦٦ نقطة

المؤشر الأربعون : تناسب أجور النساء والرجال

النتيجة : بلغ معدل الأجور اليومية حسب الجنس كما يلي : ذكور ٧٧ شيكل إناث ١ , ٦٣ شيكل

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة ، ٢٠٠٤ .

العلامة : ٨١٩ نقطة

المؤشر الواحد والأربعون : نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية

النتيجة : أ- الأحزاب : بلغت نسبة الأحزاب التي تعقد مؤتمراتها العامة وتنتخب هيئاتها القيادية ٧٧٪ .

ب- بلغت نسبة المنظمات الأهلية التي تعقد مؤتمراتها العامة وتنتخب قياداتها نحو ٧٢٪ .

المصدر : مسح بالعينة أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لعام ٢٠٠٤

العلامة : ٧٤٥ نقطة

المؤشر الثاني والأربعون : تقييم الناس لأداء المؤسسات العامة

النتيجة : أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام رقم ١٦ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، حول تقييم أداء خمسة مؤسسات عامة ، أن الأغلبية ترفض إعطاء تقييم إيجابي لأداء هذه المؤسسات . وهي المجلس التشريعي الفلسطيني حصل على العلامة ٤٧٠ ، فيما حصلت الحكومة الفلسطينية على العلامة ٥٠٦ ، وحصلت السلطة القضائية على العلامة ٤٩٥ , ٥ ، وحول تقييم أداء عمل الشرطة والأجهزة الأمنية فقد حصلت على العلامة ٥٠٥ ، وكان تقييم أداء الرئاسة الأعلى حيث حصلت على العلامة ٥٢٩ , ٥

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : ٥٠١ نقطة

المؤشر الثالث والأربعون : نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة والمحلية

النتيجة : جرت في العام ٢٠٠٥ انتخابات رئاسية وانتخابات محلية ، وكانت مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية ٩ , ٤١٪ ونسبة مشاركة الرجال ٥٨٪ . و ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية حيث وصلت ٦ , ٤٩ ٪ وكانت نسبة مشاركة الرجال قد وصلت ٤ , ٥٠٪ .

المصدر : لجنة الانتخابات المركزية ، اللجنة العليا للانتخابات المحلية .

العلامة : ٩١٥

المؤشر الرابع والأربعون: وجود دستور أو قانون أساسي يفصل بين السلطات ويضمن المساءلة

النتيجة: تم تعديل القانون الأساسي الفلسطيني ونشره في عام ٢٠٠٣، ويضمن هذا القانون مساءلة رئيس الحكومة من قبل المجلس التشريعي. لكن يفتقر هذا القانون لإي نوع من المساءلة أو المحاسبة لرئيس السلطة من قبل المجلس التشريعي.

المصدر: الوقائع الفلسطينية

العلامة: ٧٥٠ نقطة

المؤشر الخامس والأربعون: خروقات للدستور أو القانون الأساسي من قبل السلطة التنفيذية

النتيجة: شهد عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ العديد من الخروقات من قبل السلطة التنفيذية للقانون الأساسي ومن هذه الخروقات:

١. استمرار مجلس الأمن القومي في العمل ومنحه صلاحيات واسعة دون سند قانوني في القانون الأساسي.

٢. استمرار محافظ سلطة النقد بممارسة مهام عمله منذ عدة سنوات دون عرضه على المجلس التشريعي، وفقاً لأحكام المادة (٩٣) من القانون الأساسي. لكن مع بداية ٢٠٠٥ تم تعيين محافظ جديد لسلطة النقد وتم عرضه على المجلس التشريعي.

٣. استمرار رئيس هيئة الرقابة العامة بممارسة مهام عمله منذ عدة سنوات دون عرضه على المجلس التشريعي، وفقاً لأحكام المادة (٩٦) من القانون الأساسي.

٤. صدور مرسوم رئاسي يقسم مقاعد المجالس البلدية بين المسلمين والمسيحيين في بلديات بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا والزبابدة، خلافا لقانون انتخابات الهيئات المحلية قبل تعديله في ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥.

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

العلامة: صفر

المؤشر السادس والأربعون: موارد الميزانية الحكومية ومدى اعتمادها على مصادر خارجية

النتيجة: بلغت نسبة اعتماد الميزانية الحكومية على مصادر خارجية ٣٨٪ في العام ٢٠٠٤. وقد شملت الميزانية الحكومية النفقات الجارية والنفقات التطويرية.

المصدر: مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠٤

العلامة: ٢٤٠ نقطة

المؤشر السابع والأربعون : مطالبة الناس للسلطة لإجراء الإصلاحات السياسية

النتيجة : أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ١٦ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ما يلي : أن ٥ , ٩٣٪ من المستجوبين تؤيد الدعوات الداخلية والخارجية لإجراء إصلاحات وتغييرات جذرية على مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية . و٣ , ٥٪ تعارض هذه الدعوات ، وأجاب ٢ , ١٪ من المستجوبين بلا أعرف .

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : ٦٥ نقطة

المؤشر الثامن والأربعون : تقييم الناس لقدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات السياسية

النتيجة : أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم ١٦ للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى : أن ٢ , ٦٣٪ من المستجوبين ترى أن الحكومة تمكنت من إجراء الإصلاحات السياسية التي وعدت بتحقيقها في برنامجها الوزاري الذي نالت الثقة على أساسه . ورأى ٤ , ٣٢٪ من المستجوبين أن الحكومة لم تتمكن من إجراء الإصلاحات السياسية ، وأجاب ٤ , ٤٪ بلا رأي ولا أعرف .

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : ٦٣٢ نقطة

المؤشر التاسع والأربعون : أوجه صرف الميزانية ومعدل الانفاق على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمصروفات الأمنية

النتيجة : بلغت مصروفات السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٤ على الخدمات الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية ، شؤون الأسرى ، العمل ، شؤون المرأة) ٥٢٢ مليون دولار ، فيما بلغت مصروفات السلطة الفلسطينية على المؤسسة الأمنية ٣٩٦ مليون دولار في العام المذكور .

المصدر : قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٤

العلامة : ١٩٦ نقطة

المؤشر الخمسون : سيادة القانون والشعور بالأمن الشخصي

النتيجة : أظهرت نتائج استطلاع الرأي رقم ١٨ الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول ٢٠٠٥ التالية : أن ٨ , ٦٤٪ من المستجوبين لا يشعرون بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد عائلاتهم . فيما يشعر ٣٥٪ بتوفر الأمن الشخصي ، وقال ٣ , ٠٪ أنهم لا يعرفون

المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

العلامة : صفر

ملحق رقم (٣) :

جدول بعلامات المؤشرات الخمس والأربعين حسب الأوزان الأصلية والجديدة

الرقم	المؤشرات	الأوزان		النتائج	
		الوزن المقدر الأصلي	الوزن المقدر الجديد	حسب الوزن الأصلي	حسب الوزن الجديد
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٢٥	٢٥
٢	الرقابة البرلمانية : عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	٠,٠٢	٠,٠٢٥	٥	٦,٢٥
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في القانون الأساسي وغيره من القوانين .	٠,٠٤٤	٠,٠٣٥	٢٢	١٧,٥
٤	احترام حقوق الأقليات، في القانون الأساسي وغيره من القوانين	٠,٠٤٢	٠,٠٣٥	٤٢	٣٥
٥	استقلال القضاء : التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	٠,٠٣٨	٠,٠٣٥	٠	٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	٠,٠٢٧	٠,٠٢٢	٢٧	٢١,٥
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	٠,٠١٩	٠,٠١٣	١٩	١٢,٥
٨	تقييم الناس لحرية الصحافة في البلاد	٠,٠٤١	٠,٠٢٥	١٣,٠٣٨	٧,٩٥
٩	عدد المحامين	٠,٠٢		٩,٢	
١٠	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	٠,٠١١	٠,٠١٥	٠,٢٨٦	٠,٣٩

الرقم	المؤشرات	الأوزان		النتائج	
		الوزن المقدر الأصلي	الوزن المقدر الجديد	حسب الوزن الأصلي	حسب الوزن الجديد
١٢	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	٠,٠١١	٠,٠١٠	١١	١٠
١٣	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	٠,٠٣٦	٠,٠١٥	٠,٩٣٦	٠,٣٩
١٤	التسرب من المدارس	٠,٠٢٦	٠,٠١٨	٢٠,٨	١٤,٤
١٥	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	٠,٠٢٣	٠,٠١٣	١٠,١٢	٥,٥
١٦	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	٠,٠٢٧	٠,٠٢٠	٨,٩٣٧	٦,٦٢
١٧	نسبة الموازنة العامة المخصصة للصحة والشؤون الاجتماعية	٠,٠٢٧		٢٣,٦٥٢	
١٨	نسبة البطالة من قوة العمل	٠,٠٥٣	٠,٠٢٦	٠	٠
١٩	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	٠,٠٢٥	٠,٠١٩	١٨,٥٧٥	١٣,٧٤٥٥
٢٠	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	٠,٠٤٧	٠,٠٣٢	٢٤,٧٢٢	١٦,٨٣٢
٢١	إجراء انتخابات عامة ومحلية حرة ونزيهة في موعدها القانوني	٠,٠٤٣	٠,٠٣٣	٠	٠
٢٢	دمج مع ٢١			٠	
٢٣	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	٠,٠٢	٠,٠٣٦	٠	٠
٢٤	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	٠,٠١٩	٠,٠٣٢	١١,٤	١٩,٢
٢٥	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	٠,٠١٦	٠,٠١٣	١٦	١٢,٥
٢٦	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠	٠
٢٧	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٠,٠٢١	٠,٠٢٠	٠	٠

الرقم	المؤشرات	الأوزان		النتائج	
		الوزن المقدر الأصلي	الوزن المقدر الجديد	حسب الوزن الأصلي	حسب الوزن الجديد
٢٩	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	٠,٠١٥	٠,٠١٤	١٥	١٤
٣٠	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٠,٠٢١	٠,٠١٥	١٠,٨١٥	٧,٧٢٥
٣١	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠	٠
٣٢	دمجت مع ٢٨			٠	
٣٣	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	٠,٠١٩	٠,٠١٥	٨,٨٥٤	٦,٩٩
٣٤	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	٠,٠١٨	٠,٠١٦	١٨	١٦
٣٥	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	٠,٠٢٢	٠,٠٢١	٢٢	٢١
٣٦	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٠,٠١٩	٠,٠١٥	١٩	١٥
٣٧	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	٠,٠١٩	٠,٠١٨	١٩	١٨
٣٨	القدرة التشريعية للبرلمان : عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	٠,٠١٨	٠,٠١٦	٤,٢٣	٣,٧٦
٣٩	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	٠,٠١٩	٠,٠١٢	٦,٨٩٧	٤,٣٥٦
٤٠	استخدام الواسطة في التوظيف	٠,٠١٣	٠,٠١٠	٠,٧٢٨	٠,٥٦
٤١	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	٠,٠١١	٠,٠١٠	٧,٦٠١	٦,٩١

الرقم	المؤشرات	الأوزان		النتائج	
		الوزن المقدر الأصلي	الوزن المقدر الجديد	حسب الوزن الأصلي	حسب الوزن الجديد
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	٠,٠١١	٠,٠١٢	٤,٤٢٢	٤,٨٢٤
٤٤	تناسب أجور النساء والرجال	٠,٠١١	٠,٠١٢	٩,٦١٤	١٠,٤٨٨
٤٥	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	٠,٠١٢	٠,٠١٠	١,٠٠٨	٠,٨٤
		١,٠٠٠		٤٦٧,٣	